مجلة جامعية الإسلاميّة للعلوم التربوية والاجتماعية

مجلة عامية روسيت مولك

العدد الرابع عشر - الجزء الأول
ذو القعدة 1444 هـ - يونيو 2023 م
معلومات الإيداع في مكتبة الملك فهد الوطنية

النسخة الورقية:

- رقم الإيداع: 1441/7131
- تاريخ الإيداع: 06/06/1441
- رقم ردمـ: 8509-1658

النسخة الإلكترونية:

- رقم الإيداع: 1441/7129
- تاريخ الإيداع: 06/06/1441
- رقم ردمـ: 8495-1658

الموقع الإلكتروني للمجلة:

https://journals.iu.edu.sa/ESS

البريد الإلكتروني للمجلة:

iujournal4@iu.edu.sa
البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء الباحثين ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة
جميع حقوق الطبع محفوظة للجامعة الإسلامية
قواعد وضوابط النشر في المجلة

1. يتم التسمم الباحث بالأمانة والجدية والإبداع والإضافة المعرفية في التخصص.
2. لتم Según للباحث نشر بحث.
3. أن يكون مستقبلًا من رسالة علمية (مباشرة/دكتوراه) قبل تحسين نشرها للباحث.
4. أن يتزامن الباحث بالأمانة العلمية.
5. أن تراعى فيه مهنية البحث العلمي وقواعده.
6. أن لا تتجاوز نسبة الاقتباس في البحث المقدم (25%).
8. لا يحق للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
9. أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA) الإصدار السابع، وفي الدراسات التاريخية نظام شيكاغو.
10. أن يشمل البحث على: مقدمة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وثبت المصادر والمراجع، واللاحق اللازمة مثل: أدوات البحث، والموافقات للتطبيق على العينات وغيرها، إن وجد.
11. يلتزم الباحث بترجمة المصادر العربية إلى اللغة الإنجليزية.
12. يرسل الباحث بحثه إلى المجلة إلكترونيًا، ويتم تعمدًا خطيًا أن البحث لم يسبق نشره، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في جهات أخرى حتى تنهي إجراءات تحكيمه في المجلة.
13. المجلة لا تفرض رسوما للنشر.
الهيئة الاستشارية:

معالي أ.د: محمد بن عبدالله آل ناجي
رئيس جامعة حفر الباطن سابقاً

معالي أ.د: سعيد بن عمر آل عمر
رئيس جامعة الحدود الشمالية سابقاً

معالي د: حسام بن عبد الوهاب زمان
رئيس هيئة تقويم التعليم والتدريب سابقاً

أ. د: سليمان بن محمد البلوشي
عميد كلية التربية بجامعة السلطان قابوس سابقاً

أ. د: خالد بن حامد الحازمي
أستاذ التربية الإسلامية بالجامعة الإسلامية سابقاً

أ. د: سعيد بن فالح المغامي
أستاذ الإدارة التربوية بالجامعة الإسلامية سابقاً

أ. د: عبدالله بن ناصر الوليعي
أستاذ الجغرافيا بجامعة الملك سعود

أ. د: محمد بن يوسف عفيفي
أستاذ أصول التربية بالجامعة الإسلامية سابقاً
هيئة التحرير:

رئيس التحرير:
أ.د. عبد الرحمن بن علي الجهني
أستاذ أصول التربية بالجامعة الإسلامية

مدير التحرير:
أ.د. محمد بن جزء بجاد الحربي
أستاذ أصول التربية بالجامعة الإسلامية

أعضاء التحرير:

معالي أ.د. راتب بن سلامة السعوود
وزير التعليم العالي الأردني سابقاً وأستاذ السياسات والقيادة التربوية بالجامعة الأردنية

أ.د. عبد الرحمن بن يوسف شاهين
أستاذ المناهج وطرق التدريس بالجامعة الإسلامية

أ.د. عبدالعزيز بن سليمان السعوذي
أستاذ التاريخ الإسلامي بالجامعة الإسلامية سابقاً

أ.د. عبدالله بن علي التمام
أستاذ الإدارة التربوية بالجامعة الإسلامية

أ.د. محمد بن إبراهيم الدغيري
وكيل جامعة شقراء للدراسات العليا والبحث العلمي وأستاذ الجغرافيا الاقتصادية بجامعة القصيم

أ.د. علي بن حسن الأحمدي
أستاذ المناهج وطرق التدريس بالجامعة الإسلامية

د. راجع بن عتيق المعيلي الحربي
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المشارك بالجامعة الإسلامية

الإخراج والتنفيذ الفني:
م. محمد بن حسن الشريف

المنسق العلمي:
أ. محمد بن سعد الشال
<table>
<thead>
<tr>
<th>الصفحة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>عنوان البحث</td>
</tr>
<tr>
<td>11</td>
</tr>
<tr>
<td>توظيف المنهج النوعي في أباث القيادة النوعية: قيامه والتحديات التي تواجهه</td>
</tr>
<tr>
<td>49</td>
</tr>
<tr>
<td>استخدم تطبيقات التعلم عبر نظام إدارة التعليم الإلكتروني (Blackboard) في تحسين ممارسات العملية التعليمية بمؤسسات التعليم الجامعي</td>
</tr>
<tr>
<td>113</td>
</tr>
<tr>
<td>استراتيجية المحيط الأزرق كمدخل لتسويق البحوث العلمية في الجامعات السعودية</td>
</tr>
<tr>
<td>169</td>
</tr>
<tr>
<td>درجة توفر مهارات الاقتصاد العقدي لدى معلمي اللغة العربية في المرحلة الثانوية من وجهة نظر المشرفين التربويين في المملكة العربية السعودية</td>
</tr>
<tr>
<td>207</td>
</tr>
<tr>
<td>إستراتيجية مقررة لتطوير الورقة الثانية للجامعات الناشئة بالمملكة العربية السعودية</td>
</tr>
<tr>
<td>257</td>
</tr>
<tr>
<td>واقع القراءة الحرة لدى ملتمسي اللغة العربية الناطقين بلغات أخرى</td>
</tr>
<tr>
<td>297</td>
</tr>
<tr>
<td>دور الجامعات المصرية في إعادة طابعها وفق متطلبات سوق العمل الدولي: تعز مفتاح</td>
</tr>
<tr>
<td>355</td>
</tr>
<tr>
<td>التفكير الإيجابي كمثير معدل للعلاقة بين الذكاء الوجداني وجودة الحياة الوراثية لدى معلمي التعليم العام بمحافظة القاهرة</td>
</tr>
<tr>
<td>403</td>
</tr>
<tr>
<td>إدارة التنوع واترها في تشكيك العواطف التبادلية بالجامعات السعودية: جامعة نورك أئدوجا</td>
</tr>
<tr>
<td>441</td>
</tr>
<tr>
<td>التعاون الاجتماعي بين المسلمين وأهل الكتاب وأثره في تفسير الحضارة الإسلامية في الأندس (429-479هـ/1031-1086م)</td>
</tr>
</tbody>
</table>

*ترتيب الأبحاث حسب تاريخ ورودها للمجلة مع مراعاة تنوع التخصصات*
The Role of the Egyptian Universities in Preparing their Students for the Requirements of the International Labor Market: A Suggested Proposal

Prof. Dr. Jamal Ahmed El-Sisi
Professor of Fundamentals of Education
At Qassim University

Dr. Hisham Abdulaziz Abu-Asy
Assistant Professor of Fundamentals of Education
At King Saud University
المستخلص

هدف البحث إلى وضع تصور مقترح لتطوير دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولي؛ وتحقيق ذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، الذي تم توظيفه في تحليل مفهوم سوق العمل الدولي وتحديد متطلباته، ووصف واقع دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولية وتفصيل أبرز الاختلافات الحديثة وبعض الخبرات الأجنبية للجامعات المتقدمة في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولية، وقد توصل البحث إلى عدة نتائج، من أهمها: أن أبرز متطلبات سوق العمل الدولية تتمثل في التوافق مع تحديات الثورة الصناعية الرابعة والإعداد للمناهج والوظائف المستقبلية، والمواطنة العالمية، واللغات الأجنبية، والتنافسية العالمية، وتطوير منظومة التدريب المهني، وجودة النظام التعليمي، كما عرض البحث للاتجاهات الحديثة، وأهم خبرات بعض الجامعات الدولية في إعداد طلابها لمنطلقات سوق العمل الدولية، وعلى هدى تشخيص الواقع والاختلافات المعاصرة والخبرات العالمية، قدم الباحثان تصورًا مقترحًا لدور الجامعات المصرية لإعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولي، تضمن متناغمات التصور المُقترح، ومبرراته، وأسسه، وغاياته، وأهدافه، ومتطلباته، وألابيات تنفيذه.

الكلمات المفتاحية: دور الجامعة، إعداد الطلاب، سوق العمل الدولي.

Abstract

The study is an attempt to develop a proposal for developing the role of Egyptian universities in preparing their students for the requirements of the international labor market. To achieve this, the study adopts the descriptive approach to analyze the concept of the international labor market, to identify its requirements, and to describe and interpret the status quo of the role played by Egyptian universities in preparing their students for the requirements of the international labor market. It analyzes the most prominent recent approaches and experiences adopted by top universities in preparing their students for the requirements of the international labor market. The most important findings of this study are: that the most prominent requirements of the international labor market are adaptation with the challenges of the Fourth Industrial Revolution, preparation for future professions and careers, global citizenship, foreign languages, global competitiveness, the vocational training system development, and the educational system quality. The study also presents recent approaches and experiences of some top international universities in preparing their students for the requirements of the international labor market. By diagnosing the status quo, contemporary approaches, and global experience, the researchers seek to present a proposal for the role of Egyptian universities in preparing their students for the requirements of the international labor market. It includes the premises of the proposed vision, its justifications, foundations, objectives, objectives, requirements and implementation mechanisms.

Keywords: the role of the Universities, Student Preparation, The International labor market.
المقدمة

تقع الجامعات موقع القلب في النظام التعليمي لأي مجتمع؛ انطلاقاً من الدور المحوري والرئيس الذي ينطوي بما في التنمية المجتمعية المستدامة بأبعادها المختلفة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية، ونظراً لدورها الفاعل في إعداد المؤسسة البشرية التي تشكل رأس المال البشري للمؤسسات المجتمعية إعداداً يتوافق مع التحديات المحلية والدولية التي تتزايد يوماً بعد يوم عمقاً واتساعاً.


ومن هنا فقد كان لزاماً على المؤسسات الجامعية أن تتفاوت معها وتُطوير من أدائها؛ لتحسين كفاءات خريجها للإسهام بشكل فاعل في إعداد رأس المال البشري لسوق العمل، الذي انتقلت فيه المناقشة واتسع نطاقها من المجال المحلي إلى المجال الدولي (Daun, 2002)، بفعل متغيرات وتحديات العصر التي أدت إلى ظهور توجهات جديدة في العملية التعليمية، تعامل الطلاب مع مجموعات متنوعة من المجالات المعرفية، وتوظيف التقنيات الرقمية في البحث والتدريس، ودعم التعلم المستمر، وبدأ تعلم من أجل أن يعمل; ليتمكن الطلاب من المنافسة في سوق العمل الدولي (صربي، 2020).
دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها وفق مطالبات سوق العمل الدولي: تطور مفترض

أ.د. جمال أحمد السيد / د. هشام عبد العزيز يوسف أبو عاصي

وفي السياق نفسه يشير كوتمان، وورت (2013) بأن الجامعات أصبحت مطالبة في ظل تغيرات سوق العمل ومنطقاته بإدارات جديدة، تتعلق بتوزيع طلابها بالمهارات اللازمة للإشراف في سوق العمل العالمي، وتوفير روابط قوية بينها وبين مؤسسات العمل المحلية والدولية، والانتقال من الإعداد للوظائف التقليدية إلى الوظائف المتقدمة في سوق عمل عالمي مفتوح، والتحول من الإعداد لوظائف معروفة وحديدة إلى وظائف متغيرة (Kottmann & Weert, 2013)؛ نتيجة لذلك ظهر ما يُعرف بسوق العمل الدولي الذي يستطيع الفرد فيه البحث عن عمل في دولة غير دولة، يتقدّم للعمل ويتافسف نظيره في الدول الأخرى، وقد يحصل عليه مستخدماً نظيره المحلي (شلبي، 2014، ص 14).

ونتيجة لذلك، كان من المهم أن يتضمن المناهج الدراسية في الجامعات في المهارات التي تتعلَّمها طلابنا تكوينًا بناءً على احتياجات سوق العمل الدولي. ومن هنا نشأت تنافسية عميقة بين النظراء في المهنة الواحدة في الدول المختلفة، وبانت المهارات التي يتلقّبها طلابنا في جامعاتنا هي المرجح الأساسي في سوق العمل الدولي.

هذا ولم نكن مصر بمثابة من تلك البلدان ، فقد شهدت جامعاتنا قفزة نوعية في أعداد الجامعات والطلاب ومن ثم أعداد الخريجين التي تنافس سنوياً، إلا أن كثيراً منها يعاني من البطالة، والسبب الرئيس في ذلك يتمثل في ضعف التوافق بين المخرجات التعليمية من الطلاب واحتياجات سوق العمل (المهدي، سويلم، 2014، ص 12-13)، نظرًا للتوسع الكمي غير المحسوب في أعداد خريجي الجامعات وما له من تداعيات سلبية، فطبقاً للدراسة كوجكيريو، وباسكال (86، 2016، p.86) فإن التوسع الكمي في التعليم الجامعي يضعف من قدرته على تأدية الدور الذي ينبغي أن تؤديه في تحقيق التنمية المجتمعية المستدامة، وفضلاً عن ذلك، فإن ثمة مشكلات ترتبط بجودة وتنوعية مخرجاته، ذلك لأن الارتباط بجودة خريجي الجامعات بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل لا لتحقيق فقط عن طريق تقليل أعداد الطلاب الملتزمين بالجامعات، أو عن طريق إلغاء بعض التخصصات، ولكن من خلال إعداد طلاب توافق معرفتهم ومهاراتهم مع احتياجات سوق العمل (أحمد، 2021) وعلى الرغم من ذلك، فإن ثمة فجوة عميقة بين ما يتعلّمون الطلاب من معارف ومهارات في الجامعات وبين تلك التي يحتاجونها في سوق العمل، خاصة في ظل التحديات الدولية (شلبي، 2014، ص 14)، ولذا ما أكّده دراسة نصر (2007) التي أرجعت
ذلك لتوزع الجامعات المصرية في إعداد طلابها على النطاق المحلي وعدم انطلاقها للنطاق العالمي، بما فيه من تخصصات ووظائف ومهن.

ونظراً لأهمية دور الجامعات في إعداد طلابها للتوافق مع متطلبات سوق العمل، فقد نتج عنه دراسات عديدة في محاولة للكشف عن الأسباب التي عمقت الفجوة بين خريجي الجامعات المصرية وسوق العمل، واقتراح السبل والإستراتيجيات اللازمة للارتقاء بدور تلك الجامعات في تلبية احتياجات سوق العمل، ومن أهم تلك الدراسات دراسة فوزي (2023) التي حاولت التوصل إلى سبيل مقتضية لتطوير دور الجامعات المصرية، في ضوء المهنة والوظائف المستقبلية لسوق العمل الرقمي، ودراسة السيسي (2022) التي سعت إلى تحديد الإستراتيجيات المتصلة بجامعات السعودية لتحقيق ملاءمة المراة لاحتياجات سوق العمل، ودراسة الحكفياني (2021) التي هدفت إلى التعرف على دور التعليم والتدريب في تنمية مهارات القرن الحادي والعشرين لدى طلبة أفضل الجامعات السعودية حسب تصنيف QS، ودراسة أحمد (2021) التي هدفت إلى وضع رؤية مستقبلية لدور الجامعات المصرية لتنمية احتياجات سوق العمل.


وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي استهدفت دور الجامعات في تلبية احتياجات سوق العمل، التي تؤكد نتائجها على وجود فجوة كبيرة ونوعية بين خريجي الجامعات المصرية ومتطلبات سوق العمل، إلا أنه لا يوجد دراسة سعت إلى استهداف البعد الدولي في إعداد
طلاب الجامعات للتوافق مع متطلبات سوق العمل الدولي، وهو ما يزيد من ضرورة إجراء الدراسة الراهنة.

مشكلة البحث وأسئلته:
على الرغم من أهمية دور الجامعات في تلبية احتياجات سوق العمل الدولي من خلال التركيز على تجويد أداءه للأدوار المطلوبة، وتأهيلها للمنافسة في سوق العمل الدولي، لضمان وجود خريج تنافسي قادر على الإبداع وتوظيف التقنية الرقمية في كل مجالات العمل، يتمثل كلفات عصرية تتطلبها المهام والوظائف الجديدة بين مصادر العمل العالمية (مطير، 2021، ص 1163) في تطور مهارات الدراسية وثقتها لتشمل الوظائف التي يمتاز بها العصر الرقمي، كسوق دولية صارت واقعا له متطلبات وكيفيته و قسماته (بدوي، 2023، ص 23)، إلا أنه توجد فجوة بين الجامعات المصرية ومثل لا بحق، ولنا فجوة بين مصادر التعليم الجامعي المصري واحتياجات سوق العمل، وهذه الفجوة لها جانبان: أحدهما كمياً يتمثل في ارتفاع نسب البطالة؛ نظرا لضعف ارتباط التخصصات الجامعية بال getMax مع احتياجات سوق العمل، والآخر نوعياً يمكن كسبه بضعف جهادات العمل لدى مصادر الجامعات الدراسية بما يؤثر سلبًا على مستوى أداءه (أحمد، 2021)، وما يتميز الأمر صعوبة؛ التغيير الواسع والعميق في نوعية المهام والمصادر للتكوين في المهن والوظائف القائمة، وأثره الواضح بين متطلبات سوق العمل الدولية؛ مما يجهذ ضرورة تطوير مهارات الخريجين بما يناسبهم من التعامل مع حدة المنافسة التي يشهدها سوق العمل الدولي آنذا ومستقبلها (عبد الجليل، 2014، ص 194)، خاصة وأن معظم وظائف المستقبل لا يتم تأهيل الطلاب لها خاصة في الأذكار الرقمي في سوق العمل (2016)، وفيما عذر عن ذلك فإن مهماً وكاد تطوف قد اختفت أو في طريقها للاختفاء، وبرز المهن ووظائف جديدة، تتطلب مهارات نوعية مختلفة عن تلك التي عرفتها التاريخ الإنساني، وينبغي تمكين طلاب التعليم العالي؛ للتوفيق مع المتطلبات والتحديات العالمية (وطفة، 2020، ص 56).

وفي ظل تلك التحديات أصبحت الجامعات المصرية مطالبة بتبني نظام متطرف لإعداد طلاب يستوعبون مفاهيم عصر، قادرين على توظيف وتطبيق المعرفة بشكل مرن ومتواصل، يمتلكون مهارات خاصة معترف بها عالمياً، يستوعبون التطورات العلمية والتقنية، قادرين على مواجهة التغيير والتعامل مع المجهول الذي يستطيع أن يتعاون مع غيره من الأفراد والجماعات،
ويعتبرون بعقلية علمية مبدعة ناقدة، ويثبتون بأنفسهم ويقدرانهم على صناعة مستقبلهم (حسن، 2016، ص 23)، كما ينبغي لها التركيز على تطوير قدرتها على إعداد خريج مؤهل وفق المعايير المعترَبة على المستوى الدولي، وفي مختلف الآتيات المعرفية، وقدر على التجاوز مع حاجات المجتمع الآتيّة والمستقبلية، ومتطلّبات سوق العمل الدولية (Dwiyanti, Ana, Widaningis, 2018)، كما ينبغي لها التركيز على تطوير قدرها على إعداد خريج مؤهل وفق المعايير المعترَبة على المستوى الدولي، وفي مختلف آتيات المعرفة، وقدر على التجاوز مع حاجات المجتمع الآتيّة والمستقبلية، ومتطلّبات سوق العمل الدولية (Dwiyanti, Ana, Widaningis, 2018)، كما ينبغي لها التركيز على تطوير قدرها على إعداد خريج مؤهل وفق المعايير المعترَبة على المستوى الدولي، وفي مختلف آتيات المعرفة، وقدر على التجاوز مع حاجات المجتمع الآتيّة والمستقبلية، ومتطلّبات سوق العمل الدولية (Dwiyanti, Ana, Widaningis, 2018).

وعلى هدى ما تقدم، ومن خلال خبرة الباحثين في مجال الجامعات المصرية، ورؤيتهم عن مستوى خريجي الجامعات، ومدى ملاءمتها لتوقعات سوق العمل الدولي، يتضح ضرورة البحث في دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها بما يتوافق مع متطلباتها، وهذا يتوافق مع دراسة حمزة (2015، ص 367) التي أكدت أن الارتباط بدور الجامعات المصرية لتجويد خريجاتها من الطلاب للتوافق مع متطلبات سوق العمل الدولية ت تعد قضية جوهرية، تقتضي كثيرا من الدراسات العلمية والجهود الدولية المنظمة، وهذا يتطلب الراجع الشاملة لأدوار الجامعات المصرية في هذا الشأن، وتطوير برامجها، واستحداث التخصصات الجامعية المطلوبة في سوق العمل الدولي، وإعادة النظر في العديد من التخصصات الجامعية التقليدية؛ لتحقيق التوافق بين خريجاتها ومتطلّبات سوق العمل الدولي.

وهكذا وبناء على ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولية؟

وتتطلب الإجابة عن هذا السؤال الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم سوق العمل الدولي، وما متطلباته؟
- ما واقع دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها لسوق العمل الدولي؟
- ما الاتجاهات الحديثة، والخبرات الدولية للجامعات المتقدمة في إعداد طلابها لمتطلبات سوق العمل الدولي؟
- ما التصور المُقترح لدور الجامعات المصرية في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولي؟
أهداف البحث:

يهدف البحث بصورة رئيسة إلى وضع تصوير مقتترح لدور الجامعات المصرية في إعداد طلابها، وفق متطلبات سوق العمل الدولية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد مفهوم سوق العمل الدولي ومتطلباته.
- الكشف عن واقع دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها، وفق متطلبات سوق العمل الدولية.
- إلقاء الضوء على أبرز الاتجاهات الحديثة وبعض الخبرات الأجنبية للجامعات المتقدمة في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولية.

أهمية البحث:

ترجع أهمية الدراسة الراهنة إلى اعتبارات نظرية وأخرى تطبيقية، فيما يلي توضيحها:

الأهمية النظرية للدراسة:

- تتمثل الأهمية النظرية للدراسة فيما يلي:
  - أنها تقدم تأصيلاً نظريًا لمفهوم سوق العمل الدولي ومتطلباته، وتحليل الاتجاهات العالمية المعاصرة وخبرات بعض الجامعات المتقدمة في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولي، مما يحقق فهماً أفضل لمفهوم سوق العمل ومتطلباته.
  - أنها قد تفتح المجال أمام الباحثين لإجراء دراسات أخرى لها متممة ومكملة؛ ومن ثم فقد تسد بعض النقش في أحد المجالات الهامة التي يفتقدها التخصص؛ نظراً لندوة الدراسات العربية فيه.

الأهمية التطبيقية للدراسة:

- تتمثل الأهمية التطبيقية للبحث الحالي في إمكانية استفادة المخططين ومسؤولين عن التعليم الجامعي في مصر من التصور المقتترح للبحث الحالي في الارتقاء بدور الجامعات المصرية في إعداد طلابها، وفق متطلبات سوق العمل الدولي.
حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: يتحدد البحث الحالي بحدود موضوعية تتمثل في الاقتصار على تحليل مفهوم سوق العمل الدولي ومتطلباته، ووصف واقع دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها وفقًا له، وتحليل أبرز الإنجازات الحديثة وبعض الخبرات الأجنبية للجامعات المتقدمة في إعداد طلابها وفق متطلّبات سوق العمل الدولي.

الحدود المكانية: يقتصر البحث الحالي مكانيا على الجامعات المصرية، خاصة ما يتعلق بواقع دورها في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولي.

مصطلحات البحث:

تعمد الدراسة الراهنة بصفة رئيسية على عدة مصطلحات، هي: دور الجامعات، سوق العمل الدولي، متطلبات سوق العمل الدولي.

 متطلبات سوق العمل الدولي: انطلاقاً من تعريف المتطلبات لْغويًا بأنها المقتضيات، والصحيات (معجم المعاني، 2017، مادة طلب) أي الشروط التي ينبغي توافرها لتحقيق شيء معين، أو الوارد الضروري لأداء شيء ما، ومن تعريفها اصطلاحاً بأنها الممارسات والإمكانات المادية والبشرية والبيئية التي يلزم توافرها قبل الشروع في عمل الشيء وفقه إمامه (السيسي، الزهراني، ص 269)، ومن تعريف متطلّبات سوق العمل الدولي بأنها العملية التي يتفاعل فيها كل من الطلب على سوق العمل والمعروض فيه، أي المجال الذي يتم فيه بيع خدمات العمل وشراوها، وبالتالي تسعّر خدماته، هذا ونارك شرائح مختلفة تؤثر في قراراته ووجهته وتتحكم فيه، ومن تلك الشرائح الأيدي العاملة، والمهن والوظائف التي لا تمثل حاجة لأفراد المجتمع وحسب، بل تمثل في الوقت نفسه متطلباً وحاجة اجتماعية تؤثر في المجتمع إيجابياً وسلبًا (الدلو، 2016، ص 59)، وكذلك تُعرّف متطلّبات سوق العمل الدولي بأنها مجال الطلب على العمل وعرضه في ضوء شروط مختلف المؤسسات والهيئات والقطاعات التي ترغب في توظيف الراغبين في التخصصات والمجالات المختلفة (أحمد، 2016، ص 156).

وطبقاً لما تقدم يُمكن تعريف متطلبات سوق العمل الدولي بأنها جملة الشروط التي ينبغي توافرها في نظام الجامعات المصرية لأداء دورها في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولي.
كالتوافق مع تحديات الثورة الصناعية الرابعة، والمواطنة العالمية، واللغات الأجنبية، ومستقبل الوظائف، والتنافسية العالمية، وغير ذلك من متطلبات.

سوق العمل الدولي: يُعرف سوق العمل على أنه تنظيم رسمي أو غير رسمي يتوفر فيه مستوى مناسب من التوافق والانسجام والالتزام المتبادل بين مقدمي العمل والباحثين عنه. بما يعني احتياجات وثقافات الطرفين (ناس، 2009)، وبناءً عليه، ممكن استنتاج أن سوق العمل الدولي هو تنظيم رسمي أو غير رسمي واقعي أو افتراضي، يتفاعل وتنافس فيه قوى العرض والطلب بين مؤسسات الأعمال والشركات من ناحية، وبين الباحثين عن العمل والراغبين فيه والقادرين عليه، ويتم هذا السوق لبُعد نطاق الوطن ليشمل أوطناً وأوطاناً أخرى. وعندما يتحول سوق العمل من محلي إلى إقليمي ودولي، ينتمي إلى تحصل فيه المؤسسات على بغيتها من القوى البشرية وفق المواصفات الملائمة لها مفاوضًا مزاحماً معينة تُقدم لها.

دور الجامعات في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل: استنادًا إلى تعريف الدور على أنه ما يتوقعه الفرد أو الآخرون من شخصية مكانته الاجتماعية (Biddle, B, 1995, 6127), يمكن تعريف دور الجامعات على أنه الأنشطة والإجراءات والعمليات التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات، أي الدور المتوقع أن تقوم به الفعل، أي الدور الواقعي لإعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولي.

منهج البحث وخطواته

يعتمد البحث الحالي النمط التحليلي للمنهج الوصفي، حيث أمكن من خلاله جمع بيانات متصلة حول سوق مفهوم سوق العمل الدولي، وتحديد متطلباته، ووصف واقع دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها وفقًا له، وتحليل الاتجاهات الحديثة وخوارزميات بعض الجامعات وتوظيفها في وضع تصور مقترح لدور الجامعات المصرية في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولي.

وبناءً على ذلك يسير البحث الحالي وفق خطوات محددة، هي:

الخطوة الأولى: وضع الإطار العام للبحث.

الخطوة الثانية: وضع الإطار الفكري لسوق العمل من حيث مفهومه ومتطلباته.
الخطوة الثالثة: تشكيل واقع دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولي، من خلال تحليل الدراسات والبحوث السابقة.

الخطوة الرابعة: عرض لأبرز الاتجاهات الحديثة وخبرات بعض الجامعات المتقدمة في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولي.

الخطوة الخامسة: وضع تصور مقترح لدور الجامعات المصرية في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولي.

محاور البحث:

المحور الأول: مفهوم سوق العمل الدولي ومتطلباته:

ويتناول مفهوم سوق العمل الدولي ومتطلباته.

1- مفهوم سوق العمل الدولي:

وفقًا لما ورد في قاموس كامبريدج (Press, 2020) Cambridge University (Press, 2020) يشير للموارد البشرية المتاحة في دولة معينة، أو منطقة معينة، ممن لديهم الاستعداد والقدرة على العمل في ظل وجود عدد من الوظائف المتاحة، ويضيف القاموس الحر بعد التنافسية بين طالب العمل على الوظائف المتاحة من جانب، وبين أرباب العمل للحصول على العمال أو الموظفين وفقًا لما يتملكونه من مهارات وقدرات من جانب آخر، ومن ثم فإن سوق العمل هو المجال الذي يتم فيه عرض العمل والطلب عليه، أي يتم فيه بيع الخدمات العمل وشرائها وتسير تلك الخدمات، ويحتفظ الباحثان هنا على اعتبار أن سوق العمل مؤسسة، حيث من الصعوبة بمكان توافق شروط ظروف العمل وكيفية تسمى العمل، في حالات عديدة، وفقًا لما ورد في الدراسات.

ومن الواضح تركز هذه الفئة من التعريفات على أطراف سوق العضو، بل على بعضها، دون تحديد المجال الذي يتم فيه عمليات العرض والطلب؛ مما يجعله ينسحب على أي سوق للعمل دون تخصيص.

ويرى الصادعي (2017، ص 122) أن سوق العمل مؤسسة يتفاعل فيها عرض العضو والطلب عليه، أي يتم فيه بيع الخدمات العمل وشرائها وتسير تلك الخدمات، ويحتفظ الباحثان هنا على اعتبار أن سوق العمل مؤسسة، حيث من الصعوبة بمكان توافق شروط
المؤسسة مع مفهوم سوق العمل وخصائصه، لذا فقد أشارت عسيري (81، ص 546) إلى أن سوق العمل هو المجتمع الذي يشمل أصحاب الأعمال ومُتطلِّع الشركات والمصانع والمؤسسات، علاوةً على الأفراد الباحثين عن وظائف في المجتمع، مع مراعاة أن هذا المجتمع تتحكم فيه عوامل العرض والطلب، ووفقاً لذلك ذكر علون (2016) أن سوق العمل عبارة عن مكان يوجد فيه عمال وموظفون، وتحدث تفاعلاً فيما بينهم، كما يحدث تنافس على توظيف أفضلهم بناءً على مُتطلبات هذا المكان (ص 25)، وعلى نفس السياق يُعَرف سوق العمل بأنه المكان الذي يتفاعل فيه الموظفون والعمال، حيث يتنافس في هذا السوق أرباب أو أصحاب العمل لتوظيف أفضل العناصر، كما يُتناقص العاملون لاستيفاء مُتطلبات الوظيفة (The Economic Times, 2020).

هذا ويصعب القول بأن سوق العمل له مكان محدد أو مجتمع بمعنى المعتبر الذي يشترط مكاناً محدداً يجتمع فيه جماعة من البشر خاصة مع بروز سوق العمل الافتراضي، الذي يفتقد المكان المحدد الذي يضم أطرافه المتزامنة، التي يصعب جمعها في مكان واحد، الذي هو أحد المقومات الأساسية لمفهوم المجتمع، وعليه يُوسوع ناس (2009، ص 152) مفهوم سوق العمل فيعتبر نوعاً من التنظيم الرسمي أو غير الرسمي، يتحققه فيه نوع من التوافق والانسجام بين الباحثين عن عمل وبين مقدمي هذا العمل، بما يحقق التوافق والانسجام بين الطرفين، في وجود نوع من الالتزام المتبادل الذي يشبع احتياجات كل منهما.

وبناءً على ما تقدم يمكن استنتاج أن سوق العمل الدولي هو تنظيم رسمي أو غير رسمي واقعي أو افتراضي، تفاعل وتنافس فيه قوى العرض والطلب بين مؤسسات الأعمال والشركات من ناحية، وبين الباحثين عن العمل والراغبين فيه وقادرين عليه، ويتعدى هذا السوق ليتضمن نطاق الوطن أو الدول ليشمل أوطانًا ودولًا أخرى، وحتى يتحول سوق العمل من محلي إلى إقليمي ودولي، ينتمي لأن تصل فيه المؤسسات على بغيتها من القوى البشرية وفق المواصفات الملائمة لها مقابل مزايا معينة تُقدمها لهم.
2- متطابقات سوق العمل الدولية:

أثرت التغييرات في سوق العمل على نظام التعليم الجامعي وهيكلته، في ظل سوق عمل متعددة الجنسيات؛ مما تطلب تخصصات أكاديمية ومناهج تعليمية حديثة قادرة على الاستجابة لمتغيرات الأسواق الدولية. يشير عمارا (2015) إلى أن مهارات استخدام التكنولوجيا ومهام التخصص الدراسي والإلمام بالتطورات التقنية المتسارعة والمستحدثة بسوق العمل تُعد في مقدمة المتطابقات المهمة بالنسبة لأرباب الأعمال عند التحاق المخرج بسوق العمل (ص. 440)، وفيما يلي يعرض الباحثان لأهم متطابقات سوق العمل الدولي:

وذلك على نحو ما يلي:

2-1 التوافق مع تحديات الثورة الصناعية الرابعة:

لا شك فيه أن القوة المزدوجة للعولمة والتقدم التكنولوجي الذي فجره الثورة الصناعية الرابعة، قد ساهمت في إعادة تشكيل ملامح الاقتصاد العالمي والعلاقات بين الدول بشكل غير مسبوق، وقد تجعل هذا التغيير خاصا في أسواق العمل، فالثورة الصناعية الرابعة تختلف عن الثورات الثلاث السابقة بالسرعة، واعتماد على المنصات الإلكترونية، وإدخال الذكاء الاصطناعي في جميع مناحي الحياة، ولقد أدت الموجات المتسارعة من التطور التكنولوجي إلى ظهور أنماط جديدة للتشغيل، وتناقص الطلب على المهارات التقليدية، وظهور مهارات أخرى مستحدثة.

الدخل في المهن الروتينية والأعمال التكرارية، والأعمال اليدوية متدنية الدخل (رضوان، 2021، ص 9-10).

2- الإعداد للمهن والوظائف المستقبلية:

 أدت الثورات المعرفية والتكنولوجية إلى تغير النظرة لطبيعة المهن والوظائف التي يتطلبها سوق العمل الدولي التي تعتمد أداها بدرجة كبيرة على المهارات الرقمية (فوزي، 2023)، وهذا يتطلب ضرورة أن يستوعب النظام الجامعي آفاق تلك التغيرات المتلاحقة والتكيف مع معطياتها، بنظام تعليمي، تتكامل فيه التقنيات الجديدة وطرق التدريس، لإكسب طالب المهارات التي تتطلبها أسواق العمل الدولية، ويجديهم المهن التي تقادمت أو في طريقها للتقادم، ويصلهم إلى آفاق الوظائف وفرص العمل المتوقعة، ويستكشف معهم التخصصات الدقيقة المستقبلية (Eberhard، 2017) ، هذا وقد أكدت النتائج الرئيسية وتوقعات مستقبل سوق العمل وفقا للمنتدى الاقتصادي العالمي فإنه بحلول عام 2025 سيكون الوقت الذي يقضي عليه البشر والآلات في المهام الحالية متساويا، وتتوقع نسبة كبيرة من الشركات إجراء تغييرات على المواقع، وسلامة القيمة الخاصة بما، وحجم القوة العاملة لديها خلال السنوات القليلة القادمة (Patton، et al، 2004)، كما أنه من المتوقع اختفاء مهن وظهور مهن أخرى، وستنخفض الأدوار الزائدة عن الحاجة بشكل متزايد، وبحلول عام 2025 قد يتم استبدال التحول في تقييم العمل بين البشر والآلات ب 85 مليون وظيفة (عبد المولى، 2021، ص 69).

ومن ثم فإنه ينبغي دراسة الوظائف والمهن الحالية والمستقبلية والعمل على تزويد طالب جامعاتنا بالمهارات والمعارف اللازمة للاندماج والانactus هذا الوظائف، بشكل الذي يمكنهم من القدرة على المنافسة على المستويين المحلي والعالمي، وإكسابهم المرونة في التحول إلى مهن ووظائف أخرى.

3- المواطنة العالمية:

تشير المظاهر التي يزخر بها الواقع المعاش إلى تحد واضح ومتجدد لمبدأ المواطنة العالمية ومفاهيمها المختلفة في العالم العربي والإسلامي على وجه التحديد، وتعدد العوامل التي تقف خلف هذا التحدي فتشمل عددًا من المثيرات الثقافية، الفكرية، السياسية، والاجتماعية.
وتتبول في إطار وبناء يشكل قوة عالمية ترتكز بشكل مركز لمفهوم المواطنة العالمية، في عصر يعرف بعصر العولمة بأنماطها السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، تدعمها في السعي الحثيث لتحقيق هذا المفهوم وأبعاده القوة العسكرية والسياسية التي تخيمها (خضراوي، 2017، ص 234)، ولعل من أهم المتغيرات التي تعد دوافع أساسية لنشر هذا المفهوم الجديد للمواطنة وترسيخ مبادئه، الذي يوصي بالموائمة عديدة الأبعاد ما ذكره (هلال، 2017) فيما يلي:

النمو في صناعة الاتصالات العالمية، ومستوى التوتر الناشئ عن التنافس الاقتصادي من جهة والمبادئ الأخلاقية والبيئية من جهة أخرى، وزيادة أشكال التعاون بين الأمم، الذي من المتوقع أن يؤدي دوراً أكبر في إفراز وظائف جمة للأمة، وعولمة أسواق العمل التي أدت إلى توحيد المقيسات والمعايير بين المجتمعات أو في طريقها إلى ذلك (ص 23).

ومن الواضح أن المجتمعات قد تتأثر بصورة ايجابية أو غير ايجابية بموجات عالمية متلاحقة في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة؛ مما كان له تأثير كبير على قيم المجتمع، ومن ثم ينبغي تحليل تلك المتغيرات من قبل المسؤولين عن التعليم الجامعي، وإعداد الاستراتيجيات اللازمة لمواجهةها.

اللغات ومستقبل الوظائف:

2-4

تأتي محوّلة وسائل التعليم كأحد المخاوف المهمة في مجال جودة التعليم؛ حيث إن التعليم في مراحله المبكرة لا يمكن أن يبني صوراً ذهنية صحيحة عن المفاهيم ومعالج عالمية متلاحقة في اللغة، ولكن في المراحل المتقدمة من التعليم، وخصوصاً في المرحلة الجامعية مثل اللغة الإنجليزية متطلباً عليها من التعليم؛ حيث إن معظم المعرفات العالمية تنشر بهذه اللغة، كما أن تعد لغة التعليم في المجالات العلمية والطبية والهندسية، ونظراً لعالمية هذه اللغة؛ فقد أصبحت متطلبة أساساً من متطلبات سوق العمل، سواء المحلي أو الإقليمي أو العالمي، وأصبح المبادرات اللغة وحده بتبليغ جواز مرور إلى وظيفة متحركة على مستوى دول العالم (عوض، 2012، ص 17)، وهذا يفرض على الجامعات المصرية النظرية المستقبلية لكيفية إتقان الطالب لغة أجنبية من اللغات ذات الطبيعة العالمية، بجانب لغته الأم، بالقدر الذي يمكنهم من أداء الأعمال في الثقافات المختلفة مستقبلاً بكلفة وفاعلية.
2- التنافسية العالمية:
إن المنافسة في سوق العمل المحلي والأجنبي، على جودة السلع والخدمات، والاستحواذ على نسبة أكبر من السوق، تحتاج إلى تخصصات ومهن ومهارات معينة، يطلبها سوق العمل الدولي، وقوة عمالية تتقن هذه المهن وهذه المهارات، ويحتفل سوق العمل بقوى عاملة متميزة تتفوق على معرفة الفنية والمهنية والشخصية (نورالدين، 2021، ص 293)، وبعد مؤشر سوق العمل الدولي أحد الركائز الرئيسية التي يعتمد عليها مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ويتضمن المؤشر مفهوم "الأمن المرن"، ويتضمن المدى تحمي السوق العامل وليس الوظائف، ويعتبر المؤشر مفهوم "الأمن المرن" ضمان أن الدولة ستدعم المشتغلين إذا أصبحوا عاطلين عن العمل.
وتضمن المؤشر مفهوم "الأمن المرن" ضمان أن الدولة ستدعم المشتغلين إذا أصبحوا عاطلين عن العمل.
ومن ثم فإنه يتعين على الجامعات المصرية نشر ثقافة التنافسية بين عناصر المنظومة الجامعية بما يسهم بدرجة كبيرة في تطوير أداء الجامعات، ومن ثم تجودة مخرجاتها من الطلاب، وتطوير أنشطتها، وتحديث برامجها، ورغبة في مسايرة مستجدات العصر، من تقدم علمي وتقني وفق الاحتياجات الطلابية تتغير التي تتأثر بشدة مع تغير متطلبات سوق العمل على المستوى الدولي، والتي ينبغي مقابلتها على أساس من التطور والتجديد والتحسين المستمر، ومن ثم إنتاج مخرجات قادرة على التنافسية في السوق العالمي.
3- تطوير منظومة التدريب المهني:
بعد تطوير منظومة التدريب المهني وربطها بإحتياجات سوق العمل الدولي من أولوتيات صانعي القرار للتخطيط لخصائص ومهارات عصر رأس المال البشري بما يتواكب مع الطبيعة المتغيرة لسوق العمل، وتساهم مراكز التدريب المهني في سد الفجوة بين مخرجات التعليم وسوق العمل الدولي (أثور، 2021، ص 28)؛ السيسي، الزهراي (2018)، ويمكن توظيف التدريب الاقتصادي بصور مختلفة في تحقيق التطور المهني اللام، تطورياً يواكب المتغيرات المستمرة في النمو المهني،
ويتغلب على العقبات المختلفة، ويحاكي تجارب الحياة الواقعية، ويوظف البيئات الرقمية، وشبكات التواصل، والتعاون الافتراضي؛ والذكاء الاصطناعي؛ لتقديم حلول مبتكرة للفقرة البشرية في الوقت المناسب، في بيئة العمل، (الخطيب، وزيان، 2009)؛ نظرًا لما توفره من أنواع مختلفة من التدريبات على المهن والحرف التي يطلبها أرباب الأعمال، وإعادة تأهيل القوى البشرية بما يتناسب مع التغيرات الحادة في نوعية وخصائص وظائف سوق العمل الدولي، ومن الضروري مشاركة أرباب الأعمال في تصميم برامج التنمية المهنية في تحديد قائمة المهارات الفنية والإدارية المطلوبة، والخروج المتوقع (أنور، 2021، ص 28).

وهذا يستلزم ضرورة تحديد الجدارات اللازمة لتوافق مع تغـييرات المهن والوظائف الجديدة عن طريق تحليل المهام المستقبلية، واستطلاع آراء الخبراء والمختصين، كل في مجاله، لتوفر المعلومات المتصلة الخاصة باحتياجات سوق العمل الدولي من المهارات المتخصصة والمتقدمة، ووضع خطط تنفيذية مرنة لتنفيذها وتقييمها.

2- جودة النظام التعليمي.

تُعد جودة مخرجات التعليم الجامعي من أهم مقتطعات سوق العمل الدولي؛ حيث إن التنافس في العمل يأتي دولياً، ومن ثم لن يستطيع خريج التعليم العالي الصعود والمنافسة مع أنه من الدول الأخرى إلا إذا كان على درجة عالية من الجودة والإتقان، وهذا يتطلب أن تشهي ثقافة الجودة، ليس في المؤسسات الجامعية وحسب، ولكن في المجتمع الخارجي كذلك؛ حيث يشير الشاب وآخرون (2012) إلى أن جودة النظام التعليم الجامعي تنشئ من الفلسفة العامة في المجتمع، ويُعبر عنها بعض المفكرين باختصار بأنها النظرة شاملة للعالم والكون والإنسان والمجتمع والقيم والعرفة، كما أنها تختلف من حضارة لحضارة أخرى، وذلك باختلاف العوامل التي تؤثر في تطورها. (ص 18)، ويرى الهبوب (2006) أن جودة النظام التعليم الجامعي هي القاعدة الأساسية التي يقوم عليها التعليم الجامعي ويعمل في إطارها، التي تجسد بجملة من الوظائف والمبادئ والأهداف، وما يترتب عليها من سياسات وإستراتيجيات تحكيم سير العمل الجامعي (ص 12).
دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولي: نص مقتضى

أ.د. جمال أحمد السبسي / د. هشام عبد العزيز يوسف أبو عاصي

ولعل جودة النظام الجامعي من أهم متطلبات سوق العمل الدولي؛ حتى يكون مخرج النظام على مستوى يجعله قادرًا على المنافسة، ليس على المستوى المحلي فقط، ولكن على المستوى الدولي الذي باتت المنافسة فيه وعلى مستوى حتمية.

المؤشر الثاني: واقع دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها لسوق العمل الدولي:

لكشف عن واقع دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولية، عمدا الباحثان إلى الكشف عن ذلك وفق مستويين، هما:

المستوى الأول: تحليل نتائج الدراسات والبحوث السابقة التي أجريت في مجال واقع دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها، وفق متطلبات سوق العمل الدولي رغم ندرتها.

المستوى الثاني: تحليل نتائج الدراسات والبحوث السابقة التي أجريت في مجال واقع دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل المحلي، انطلاقاً من أن ذلك ينسحب بالضرورة على سوق العمل الدولي، حيث إن متطلبات سوق العمل الدولي تستغرق متطلبات سوق العمل المحلي وتزيد عليها، فيما بلي توضيح ذلك:

المستوى الأول: واقع دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولي:

وفي هذه الدراسات دراسة عبد الحميد (2009) التي استهدفت تطوير البرامج في الجامعات العربية على ضوء أنظمة الجودة التعليمية؛ لإعداد مخرجات قادرة على مواجهة متطلبات سوق العمل الدولية والتحديات العالمية، ووصلت إلى أن الفجوة بين مخرجات الجامعات العربية ومتطلبات سوق العمل الدولي أتسعت بسبب التغيرات العالمية المتلاحقة التي ظهرت تداعياتها السلبية على أسواق العمل؛ بسبب فقدان التوافق بين المخرجات الجامعية ومتطلبات سوق العمل؛ مما أدى إلى ارتفاع نسب البطالة بين خريجيها. وأشارت دراسة علوان (2016) إلى أن ثمة قصورًا في تخطيط العلاقة بين المؤسسات الجامعية وأصحاب سوق العمل لتطوير المخرجات الجامعية، وتزوي دراسة (زيدان، 2021) أسباب تلك الفجوة التي تفصل بين مخرجات الجامعات ومتطلبات سوق العمل إلى أن أساليب التعليم والتعلم يغلب عليها الطابع النظري، وضعف الارتباط بين مناهج التعليم بالجامعات ومتطلبات سوق العمل، وقلة الارتباط بين التخصصات
المتاحة بالجامعات واحتياجات سوق العمل العالمي، وقصور سياسات قبول الطلبة بالجامعات المصرية في مواكبة الحاجات الفعلية لسوق العمل الدولي (المهدي وسويلم، 2014، ص ص 63–64).

النهاية: وافق دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل

المصري: أظهرت نتائج دراسات عدة ضعف دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل المحلي، ومن ثم ينسحب هذا الضعف على سوق العمل الدولي، حيث إن متطلبات سوق العمل الدولي تستغرق متطلبات سوق العمل المحلي وتزيد عليها؛ فيما يلي بعض الاحيان لبعض تلك النتائج، وما تتضمنه من مؤشرات وفق مستويين كذالك، هما: المستوى الكمي، والمستوى الكيفي، وتفسير ذلك في ضوء نتائج الدراسات والبحوث السابقة:

المستوى الكمي:

فيمما يتعلق بالجانب الكمي أشارت دراسات عدة إلى عدم توافق مخرجات الجامعات المصرية مع احتياجات سوق العمل، وفيما يلي توضيح ذلك:

- ثمة فائض كبير في الخريجين في بعض التخصصات النظرية، وندرة الخريجين في تخصصات أخرى؛ نظراً لغياب التنسيق والتخطيط بين التعليم الجامعي وما تتطلّبه مشاريع التنمية وأهدافها، وعدم ارتباط سياسات القبول بالجامعات باحتياجات سوق العمل من المهن والوظائف (حتفي، 2010، ص 252)، (أبو لبهان، 2019، ص 369)، حيث لا توجد سياسة تعليمية واضحة تكفل المواءمة بين مخرجات تلك الجامعات ومن متطلبات سوق العمل؛ ومن ثم لم تعد مؤسسات المجتمع قادرة على توظيف تلك المخرجات لزيادة العرض منها (أحمد، 2011).

- ضعف المواءمة الكمية للخريجين مع احتياجات سوق العمل، ووجود فاصل في تخصيص معدة، ومعجز في تخصصات أخرى (الغندور وآخرون، 2012، 129، وفي السياق نفسه أكدت دراسة ياسر، وسويلم (2014) أن الجامعات المصرية أصبحت تخرج أعدادا هائلة لا يستوعبها سوق العمل، وفي المقابل يشتكى أرباب الأعمال من الندرة في بعض التخصصات المطلوبة، ويذكر سعيد (2012، ص 119) أن مخرجات الجامعات المصرية لا تتناسب كمية وكيفاً
مع سوق العمل، إما بسبب كثرتها دونما حاجة لها، أو لعدم فاعليتها؛ بسبب ضعف ارتباطها بالمهارات والاحتياجات الفعلية لسوق العمل، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات المصرية.

المستوى النوعي:

وفيما يتعلق بالمستوى النوعي أشارت دراسات عديدة إلى ضعف المستوى النوعي لخريجي الجامعات المصرية، وفِيما يلي توضيح ذلك:

- تدني المستوى الأكاديمي لخريجي الجامعات المصرية، ونقص كفاءتهم المهنية، وضعف قدرتهم على الاستجابة للمتغيرات العالمية، وانخفاض مستوى ثقافتهم الثقافي (حنفي، 2010، ص 252) (أبو لبهان، 2019، ص 369).

- ووجود خلل بين المستوى التعليمي للخريجين وحاجات سوق العمل، حيث يلاحظ أن كثيرا من خريجي الجامعات المصرية غير قادرين على الإنجازات الوظيفية؛ ومن ثم أصبحت مخرجات التعليم الجامعي أكثر اغترابا عن مجتمعاتها لتركيزها على الجانب النظري على حساب الجانب العملي (العندور وآخرون، 2012، ص ص 129).

- ضعف قدرة الجامعات الحكومية على مواجهة المنافسة القادمة من الجامعات الأجنبية التي تتميز بأعظم قدرة على التكيف مع متطلبات أسواق العمل من ناحية، وتطورات تقنيات التعليم والتعلم (الدهشان وسمحان، 2009، ص ص 3-7).


ويمكن أن نُعَرَّف نتائج قصور دور الجامعات المصرية عن أداء أدوارها في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولي على المستويين الكمي والكفيكي إلى ضعف عناصر نظام التعليم.
الجامعي، وتقدم البرامج الأكاديمية بما، والمناهج المتضمنة بتلك البرامج، والطرق والأساليب المستخدمة في إعداد طلابها بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل الدولي، وعدم تحديثها في ضوء الاتجاهات الحديثة وخبرات بعض الجامعات المقدمة في هذا المجال، الأمر الذي من شأنه أن يعوق تلك الجامعات عن أداء دورها في إعداد طلابها على النحو المنشود.

ويدعم ذلك التفسير ما توصلت إليه نتائج عدد من البحوث والدراسات التربوية، ومن أهم ما جاء بتلك الدراسات عن الأسباب والنتائج ما يلي:

- أن المناهج والمقررات الدراسية لا تتغير منذ فترة طويلة، بالإضافة إلى أنها تعتمد على الحفظ والتلفيق، وغير مناسبة للعصر الرقمي (حدادة، 2019، ص 11)، (الدهشان، سمحان، 2020).

- أن النظام الجامعي بصورته الحالية عاجز عن الاستجابة لتحديات المرحلة، لأنه نظام خطي يناسب العصر الصناعي، كما أن المعرفة فيه محززة ولا ترتبط بالواقع، ونتائجها غير محفرة على التعليم، ومن الصعب نقله للمواقف الحياتية (نباز، 2019، ص 318).

- أن أغلب النظام الجامعي لا تعد الطلاب لاحتياجات المجتمع المستقبل، وتركز على حاجات الماضي التي تقدم نفعها وقلت جدواها (المانع، 2019، ص 1267).

- أن نقص تنوع التكنولوجيا والمصادر التعليمية من مختبرات ومكتبات ومصادر المعلومات (عبد العال، 2018، ص 66).

- أن تقصيا ببطء في استجابة الجامعات المصرية لمطلب التغيير؛ بسبب البيروقراطية وتعقيد الإجراءات الإدارية، خاصة ما يتعلق بإتخاذ القرارات التعليمية الرائدة المرتبطة بالتطوير (الدهشان، 2019).

ويضيف المهدي وسويلم (2014، ص ص 34-64) عدة أسباب لضعف دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل، من أهمها ما يلي:

- ضعف الاتصال بالمؤسسات التعليمية الدولية والجامعات الأجنبية المتميزة.
تدني إنتاجية التعليم الجامعي أو كفاءته الداخلية نتيجة لانخفاض مدخلاته، وعلى رأسها مخصصاته المالية التي أثرت في كفاءة المدخلات الأخرى.

ضعف تحقيق مبدأ التواصل والتفاعل بين التعليم الجامعي ومؤسسات الإنتاج؛ مما أدى إلى انعزل الجامعة عن المجتمع.

لا توجد استراتيجيات أو خطط تسويقية بالجامعات تحقق الاستفادة من مخرجات الجامعات المصرية.

قلة ارتباط التدريب أو التنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس ب متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.

ضعف وعي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ب متطلبات سوق العمل ومتطلباته.

قلة توجه البرامج الدراسية بالجامعات المصرية بصورة كافية لحياة احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

ضعف التنسيق بين الجامعة ومؤسسات المجتمع ومتطلباتها.

ضعف عملية قياس رضا مؤسسات العمل والمجتمع عن مخرجات الجامعات المصرية.

محدودية التعاون بين الجامعات والخبراء في مؤسسات المجتمع في تخطيط برامج التعليم والتدريب وتنفيذها.

غياب المعايير الأكاديمية المرجعية، لمتابعة الجامعات ومؤسساتها في ضوء احتياجات السوق.

المؤشر الثالث: الاتجاهات الحديثة والخبرات الدولية للجامعات المتقدمة في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولي:

1 - الاتجاهات الحديثة للجامعات المتقدمة في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولي:

بدأت العديد من دول العالم تبحث وتبتكر طرقًا وداخل وخارجية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتقنية المتسارعة، والتكتلات الاقتصادية، واساس عمليات الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية وسياسات التنافسية والسوق المشتركة التي
تنتهجها معظم دول العالم، وزيادة المبادلات التجارية في إطار نزع عنه قواعد الحماية التجارية وفقاً لتطبيقات اتفاقات التجارة الحرة، خاصة بعدما غيّرت الثورة الصناعية الرابعة مشهد الابتكار في النّظم التعليمية وعملياتها، حيث بات الذكاء الاصطناعي والأطر المادية الرقمية تسيطر على تلك النّظم، وتُوجب عليها تقديم نماذج جديدة في الابتكار لتعليم المستقبل، تعلّمها أكثر تخصيصاً وعمقًا، فائقة وذكيةً، عالميًا وافتراضيًا ومحمولةً، قائمةً ومستمرةً على التقنيات المتقدمة، كالذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، والبيانات والمعلومات الضخمة، وإترنت الأشياء، والواقع المعزز، والواقع الافتراضي، والشبكات عبر الإنترنت (Shahroom, Hussin, 2018, 315)، وهذا يقتضي ضرورة أن تستوعب النظم التعليمية وخاصة نظم التعليم الجامعي، آفاق تلك التحديات والتكيف مع معطياتها، وفق استراتيجيات تعليمية شاملة متطرفة ومتكاملة، وأدوات تربوية مبتكرة وجديدة، وبسّم تعليمي متنوع ومرن، تتكامل فيه التقنيات الحديثة ومناهج وطرق التدريس، لنتفعّل أمام الطلاب أبواب التعليم المستمر، وتكسبهم المهارات التي تطلبها أسواق العمل الدولية، وتجنّبهم آثار المهن التي تقادمت أو في طريقها للتقادم، ويصلهم إلى آلاف المهن والوظائف وفرص العمل التي أُفرزتها تلك التحديات، ويستعكّف معهم التخصصات المتقدمة المستقبلية الخالية والمتنوعة التي تزخر بها وتعدهم لها (53-52, 2017, Eberhard, Birgit et al.), وصولاً لأقصى غايات التنمية المجتمعية المستدامة، ووفق ما يذكر أحمد (2021) فقد فرضت تلك التحديات على مؤسسات التعليم الجامعي ونظمها البحث عن صيغ مبتكرة تساعد على إتاحة مزيد من فرص العمل أمام طالبة، ودفع الاقتصاد وتنشيط عمليات نقل التكنولوجيا من خلال شراكة حقيقية بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، سواء الإنتاجية أو الخدمية.

ويمكن تقسيم أبرز الاتجاهات الحديثة لتجسير الفجوة بين التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل المحلي والعالمي على النحو التالي:

(L. M. D. L. M. D. L. M. D) الاتجاه لتطبيق نظام (L. M. D)

مفهوم نظام (L. M. D. L. M. D. L. M. D) مزايا: يُعرف نظام التعليم العالي (L. M. D. L. M. D) على أنه نظام للإعداد والتكوين العالي للطلاب، قائم على ثلاثة مسارات رئيسية، هي: لبسانس ثلاث سنوات عبارة عن ست
دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولي: نموذج مقترح

أ. د. جمال أحمد السبتي / د. هشام عبد العزيز يوسف أبو عاصي

سادات، وماجستير عامين يشمل أربعة فصول دراسية، ودكتوراه ثلاث سنوات تتضمن ستة فصول دراسية (سام، 2015)، وتكون الدراسة فيه بحثية أو مهنية طوال المراحل الثلاث التكوينية، وتنتهي كل مرحلة منها بشهادة جامعية، وفي كل مرحلة منها تُنظم المسارات الدراسية في صورة وحدات تعليمية تُجمع في مستويات أو فصول دراسية، وتتسم وحدة التعليم بكونها قابلة للانحفاظ والتحويل إلى أي مسار أو تخصص آخر، ومن ثم يتيح النظام حرية الحركة والانتقال بين مختلف مسارات التأهيل والإعداد (بوعيسى، 2019: ص 17)، وتهدف شهادة الليسانس إلى اكتساب الطلاب المعارف والمهارات اللازمة لمهنة ما، كما يؤمن لديهم قاعدة عامة، تسمح بتوجيههم توجيهاً تدريجياً ومنظماً من خلال تنظيم محكم للتعليم (أحمد، 2020). وتتضمن نظام التأهيل والإعداد لشهادة الليسانس حسب نظام LMD عدة مسارات، أي تخصصات ممتعة متعددة وتساهم في أن تكون معيبة موسعة، تتفرع إلى عدد من التخصصات الفرعية المتعددة التي تتم ترتيبها من ناحية الفرص الوظيفية والمهنية التي يمكن أن تؤدي إليها، آخذة في الاعتبار تخصصات سوق العمل (عبد القادر، يوسف 2016: ص 39) مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع تخصصات سوق العمل، كما أنه يستجيب للتحديات العالمية المستمرة، ويتيح في الوقت نفسه الفرصة للجامعات للقيام بالدور الفعال في عملية التنمية المجتمعية المستمرة (نور الهدى، 2016).

أهداف نظام (L. M. D):

1. إهداف نظام (L. M. D): (سام، 2015)

آ. إرساء نظام جامعي مرن واسع من مشروع فعال في مواجهة التحديات الوطنية والعالمية وخاصة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاجتماعية.

ب. تقنية استقلالية الجامعات مع ضمان تطبيق المستمر لها ولبرامجها، وإعطاء حريات وإمكانية للإعداد الجامعي من خلال تطوير برامج الإعداد وتبويها وتعديل مسارها أثناء الدراسة في مجالات التكوين؛ لتكون ملاءمة للتحديات سوق العمل في إطار الخطط التنموية الرسمية، وبالتعاون مع قطاع الأعمال الخاص (ص 39).
التركيز على المخرجات الجامعية بما يتوافق مع مُطلَّبات سوق العمل، وذلك من خلال التعاون مع كل من الشركاء الاجتماعي والاقتصادي للجامعة للدعم المتكامل الوظيفي، وإتاحة الانتقال على الجبان العالمي؛ من أجل تطوير البحث العلمي وتسويقه خدمة المجتمع، وتشجيع التعاون الدولي في المجالات الابداعية والتقنية، والتركيز على آليات الإرشاد والتوجيه والدعم الابداعي للطلبة، وتعيين كل عنصر النظام الجامعي والتحامهم لتكون جامعة حيوية وعصرية (ضياء الدين، 2018).

مزايا نظام (L. M. D):

وقد شاع استخدام نظام (L. M. D) في التعليم الجامعي في عدد من الجامعات الأمريكية والأوروبية، وفي جامعات بلد المغرب العربي في ثمانينات القرن العشرين؛ نظراً للمزايا التي يتمتع بها، لعل من أبرزها: المرونة التي يتمتع بها، خاصة ما يتعلق بإمكانية انتقال الطلاب من مسار إلى آخر، وإتاحة فرصة انتقال الطلبة من جامعات بلد المغرب العربي إلى الجامعات الأوروبية، فهو ذو صبغة عالمية، فضلاً عن قدرته على ربط احتياجات التعليم العالي بمُطلَّبات سوق العمل الدولي، كما يتيح للطلبة الانتقال من مسار إلى آخر عن طريق ما يسمى بنظام المسارات أو المعايير (كاهي، 2016، ص 271)، كما يدعم نظام (L. M. D) العمل الجامعي، من خلال تبني أسلوب فرق العمل، ويعطي للطلاب فرصة لتنمية شخصيته العامة والمهنية، بإشرافه في عملية الإعداد والتأهيل؛ ليكون أكثر فاعلية (أحمد، 2020، ص 40).

صعوبات نظام (L. M. D): 

وعلى الرغم من الإيجابيات التي يوفرها نظام (L. M. D) خاصة ما يتعلق منها بمتطلبات سوق العمل، غير أن تطبيقه لا يخلو من بعض الصعوبات، التي ينبغي تذليلها قبل وأثناء تطبيقه، ومن أبرز الصعوبات التي تواجه تطبيق نظام (L. M. D) هو تأخر التحاق الخريج بسوق العمل نظرا لطول مدة الإعداد، وفي بعض الأحيان ينتج عنه مخرجات ذات مؤهلات أعلى من المؤهلات المطلوبة في سوق العمل، وافتقار أغلب الجامعات العربية إلى الإمكانات والبنية التحتية والتقنية، مما لا يمكن الطالب من استثمار الوقت الممنوح له، وقلة المؤسسات الاقتصادية في محيط الجامعات العربية التي تتيح للطلاب التدريب الميداني والانخراط في العمل فيها مستقبلاً (شايب، 2020، ص 53).

وتشمل كذلك الصعوبات ما يلي بالتفصيل ونعيمة (2020):

التدخيل بينه وبين النظام التقليدي خاصة في عمليات التأهيل والإعداد، وحاجة تطبيقه إلى تدريب مكثف لأعضاء هيئة التدريس وباقي أعضاء النظام على آليات تطبيقه، وحاجته إلى مضاعفة الجهود والطاقات من قبل جميع عناصر النظام الجامعي؛ نظرًا لكون هذا النظام يهدف إلى تدارك النقص العربي والمهازي لدى الطلبة، نتيجة ضعف إعدادهم في المنظومة التربوية بنظام التعليم قبل الجامعي، كما يتطلب تحديث البرامج والمقررات واستخدام التقنية الحديثة في عمليتي التعليم والتعلم (ص 96-97).

وبعد نظام (L. M. D) من الأنظمة الفعالة في تخرج طلاب على مستوى تنافسي دولي، كونه نظاماً ذو صبغة عالمية، يعالج المشكلات المتعلقة بمعالجة المؤهلات بين الدول، كما أن مخرجاته تلبّي متطلبات سوق العمل على المستويين المحلي والدولي، حيث يستطيع الخريج وفق هذا النظام العمل في أي مكان في العالم.

الاتجاه نحو الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع:

يقصد بالشراكة علاقات التعاون والتحالف التي تتم بين الجامعة بكامل مكوناتها البشرية والفكرية والمالية، وبين القطاع الخاص ومؤسسات الانتاج في مجالات العمل التي يتفق عليها الطرفان، بحيث تتحقق المفهمة المتبادلة (القباري، 2018، ص 9)، ومن ثم تعد الشراكة بين
الجامعات ومؤسسات سوق العمل من القضايا المهمة للنهوض بالاقتصاد القومي وتطويره، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما تحقق الشراكة العديد من المنافع المشتركة لأطرافها، فتستفيد الجامعات من الشراكة في توفير موارد مالية إضافية، لدعم مشروعاتها، وتسهيل نتائجها البحثية، وإلحاق طلابها بسوق العمل، وتعريفهم بالمهارات المطلوبة وطبيعة المهن والوظائف، ويستفيد القطاع الخاص من نتائج البحوث العلمية في تطوير منتجاته وحل مشكلاته (أحمد، 2018، ص 477).

وتعدد أشكال الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

**مجالات التعاون في البحوث المشتركة:** وذلك بتعاون القطاع الخاص والجامعات في تنفيذ المشروعات البحثية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، وإشراك طلاب الجامعات في تنفيذ هذه المشروعات، وتوظيف أصحاب الكفاءات منهم بهؤلاء المؤسسات (بخاري، 2009، ص 219).

**برامج الورش التدريبية:** وتمثل في البرامج المشتركة بين الجامعات والمصانع، وتختص بوضع الآليات المناسبة لتدريب الطلاب في المصانع والشركات لتنمية مهاراتهم العملية، فتتمثل الجامعات التي تتم الدراسة فيها إلى خمس سنوات، يدرس الطالب ثلاث سنوات في الجامعة يتنقل فيها العلوم النظرية، ثم ينتقل إلى المصانع لمدة ستة أشهر لتدريب العملي (درادكة ومعايعة، 2014، ص 177).

**المنح والهبات:** تقوم بعض المؤسسات الصناعية بتقديم منح وهبات لتمويل أقسام أو أنشطة بحثية في مجالات محددة، وتوفر هذه المنح بدراسات البحث، وتقوم الحكومة بتطبيق نظام الإعفاء الضريبي بشكل كلي أو جزئي على المنح والهبات المقدمة للأبحاث، كنوع من الدعم الحكومي للشراكة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية (بخاري، 2009، ص 219).

**حاضنات الأعمال:** أنشأت العديد من الجامعات حاضنات علمية، ومناطق تقنية لاحتضان أعمال الشركات الصغيرة ورعايتها، والاستفادة منها في تقديم تدريب وإعداد للطلاب على مطلوبات سوق العمل الدولي (المهدي، سويلم، 2014).
وتعد جامعات الشراكة نموذجاً مهماً في تفعيل العلاقة بين مؤسسات التعليم الجامعي وسوق العمل؛ حيث تساهم بصورة كبيرة في توثيق الروابط بين الجامعات وسوق العمل لتلبية متطلباته.

بالشراكة معًا في عملية تحديد خصائص الخريج ومتابعة تنفيذها والمشاركة في تمويلها.

1. الاتجاه نحو الاستثمار في التعليم الجامعي.

لا يمكن فهم الاستثمار في التعليم الجامعي في فهمه المتعارف عليه دون الأخذ في الاعتبار أن الاستثمار في مجال التعليم يرتبط بشكل مباشر بسوق العمل.

يعد الاستثمار في المواد البشرية من القضايا التي تعكس مدى الاهتمام بالعنصر البشري في المراحل العمرية المختلفة. وتتبع مجالاته لتشمل كل ما يساهم في رفع الطاقة الإنتاجية للأفراد وتقترب نظرية رأس المال البشرى بأن الإنفاق على التعليم يعد بمثابة استثمار في رأس المال البشرى، وهذا الاستثمار يؤدى بدوره إلى زيادة دخل الأفراد، وزيادة الدخل القومي (الهندوي، وسويلم، 2014، ص 25)، وعمدت الجامعات إلى بناء فرق الاستثمار التي تسعى لإيجاد فرص استثمارية فريدة من خلال الاستثمار المباشر. وقد حققت هذه الاستراتيجية نجاحًا كبيرًا في تنمية موارد الجامعات، وزيادة المحافظ العقارية، ودراسة الأسواق في البورصة، وتقدم الجامعة دورات تدريبية للطلاب في دراسة الأسواق، وأساليب الاستثمار، وتقديم الرأي على بناء القدرات وتقديم المشورة للجهات المانحة، حيث تقدم الجامعة العديد من الجوائز للمؤسسات التي تقدم الدعم للجامعة (حسين، 2017، ص 379).

ويؤكد أحمد (2020) على أن الاستثمار في التعليم الجامعي يعد أحد أهم الأشكال التي تتلادم مع احتياجات سوق العمل، حيث يعد التعليم الجامعي في هذه الحالة-في حد ذاته-جزءًا لا يتجزأ من سوق العمل، حيث يمكنه أن يوفر فرص عمل مباشرة لخريجاته، فضلاً عن العوائد الاقتصادية المرتفعة لهذا النمط من الاستثمار في التعليم، وبالمقابل إذا ما تم اعتباره بمثابة سلعة Commodity، ومن الممكن تصديرها للخارج من خلال برامج التعليم عن بعد أو بإنشاء فروع للمجامعات في الخارج، بما يضمن إتاحة فرص عمل ذات دخل مناسب لخريجي ونسبي تلك الجامعات، ومن أبرز نماذج الاستثمار في التعليم الجامعي طبقاً لزاهر وأخريات (2013): الجامعات الربحية، والجامعات التجارية، والجامعات المنتجة، وجامعة الريادة (ص 56).

هذا يعد الاستثمار في التعليم أحد أهم النماذج التي تتلادم مع احتياجات سوق العمل، حيث يمكن عن طريق توفير فرص عمل مباشرة لمخرجات التعليم الجامعي، واستثمار العوائد.
الاقتصادية المرتفعة المتوقعة في تطوير المعارف وإنتاجها، وتوفير متطلبات تطبيقها لخدمة المجتمع من خلال نماذج حديثة كالحدائق والحضانات العلمية على سبيل المثال.

الاتجاه نحو الإفادة من التقنية الرقمية في التعليم الجامعي:

تعد الجامعات المصدر الرئيس للعلوم والتقنية، الذي بدوره يعزز النمو الاقتصادي والاجتماعي في العالم، عبر اقتصاد المعرفة وتوفير عوامل تحقيق الميزة التنافسية، وتفعيل الإنتاج الكبير للتقنية الفائقة، الذي يعكس على رفع مستوى تقدم المجتمع.

ولذا يأخذ الجامعات في تشكيك متنوعة من الأنشطة البحثية الريادية التي تتفاوت بما عن غيرها من الجامعات، التي من خلالها تنتشر المعرفة والتكنولوجيا، صبح قادرة على إنتاج وتطبيق التكنولوجيا الذكية، وتركز على توفير المواد التي تدعم أنشطة برامج الجامعة. وتحتاج الجامعة بصورة تدريبية إلى بنية تحتية مكملة وحديثة كالمحتراثات والمعدات العلمية وتكنولوجيا المعلومات والوصول إلى المعرفة العالمية، وفرص الباحثين الذين يقومون بأبحاث ذات تخصصات متداخلة، كما تقوم هذه البنية جنبًا إلى جنب مع المنظومة الوطنية للابتكار بتوفير الأساس الذي يركز عليه التدريس والبحث العلمي على أعلى مستوى ممكن من الجودة والتميز (Jeonjwoo Lee, 2013).

إن للجامعات دورًا مهمًا في عملية التوطين والتطوير والابتكار التقني عن طريق البحث العلمي التطبيقي، ومن خلالها يستطيع القطاع الصناعي المحلي دعم الخبرة البحثية، بالإضافة إلى التطور العلمي في مجال التقنية المتقدمة، إذ لدى الجامعات مخزون كبير من العلماء والمهندسين والفنين الذين يقومون بإجراء البحوث التطبيقية التي تركز على المحاكاة والتجارب العملية، ويمكنهم فك رموز أي تقنية وتطويرها ذاتياً، بحيث تنافس على التقنية المتقدمة، وقد اتجهت الدول المتقدمة إلى بناء قنوات اتصال بين الجامعات وقطاع الصناعة، مثل: إنشاء معاهد البحوث التطبيقية، وجمعية الجامعات، وحائضات التقنية (حمدان، 2015، ص 75).

ويرتبط هذه الاتجاه بالاستثمار في التعليم الجامعي من خلال تقديم برامج تعليمية افتراضية عن بعد، تعتمد على التطور الكبير الحادث في تقنية الاتصالات والعلومات، مما أدى إلى ظهور أشكال، وصحب جديد لتعليم الجامعات، كالتعليم الإلكتروني الرقمي، والجامعات الافتراضية؛ وهي نظم تتصف بالمرونة، وتحقيق تكافؤ الفرص للمشاركين في مواصلة الدراسة وهم على...
326

326

رأس العمل، ومن ثم فإنها تستجيب لمتطلّبات سوق العمل الدولي الذي ينشد خريجًا يتمكن من مهارات التعامل مع التقنية الرقمية، التي تعد من المهارات الأساسية المطلوبة في سوق العمل الدولي الحالية والمستقبلية.

2- بعض الخبرات الأجنبية للجامعات في إعداد طلابها لمتطلّبات سوق العمل الدولية:

تُمّ جوامع دولية لها خبرات رائدة في إعداد طلابها وفق متطلّبات سوق العمل الدولي، يعرض البحث لثلاث منها، وقد تم اختيارها بناء على معيارين هما:

- أقدمية الخبرة، حيث اعتبر الباحث الخبرات الرائدة إذا مر على ممارسة أدوارها في إعداد طلابها في أقدمية تزيد على خمسين عامًا تميزت بالنجاح، وقد اتضح ذلك من خلال التصنيفات العالمية للجامعات.

- أن تكون الجامعة بسياسات واضحة ومحددة، وبرامج متنوعة في إعداد طلابها وفق متطلّبات سوق العمل، وقد اتضح ذلك من فحص رسائل تلك الجامعات وخططها الإستراتيجية وبرامجها.

وبناء على ذلك تم اختيار ثلاث جامعات، هي: جامعة كالجاري الكندية، وجامعة طوكيو اليابانية، وجامعة هارفارد الأمريكية.

وَفِيمَا يلي عرض خبرات تلك الجامعات:

1- خبرة جامعة كالجاري الكندية:

جامعة كالجاري (University of Calgary) هي جامعة بحثية عامة تقع في كالجاري، ألبرتا، كندا، بدأت جامعة كالجاري في عام 1944 كفرع كالجاري لجامعة ألبرتا، التي تأسست عام 1908، قبل أن يتم تأسيسها في جامعة مفتوحة ومستقلة في عام 1962، وهي تتألف من 14 كلية، وأكثر من 85 معهدًا ومركزًا للبحوث (Ward et al, 2019)، وحرصت جامعة كالجاري على إعداد طلابها لمتطلّبات سوق العمل الدولي، من خلال استحداث تخصصات ومجالات تتساهم بالحداثة ومواجهة التطورات العالمية في أسواق العمل، وتدريب خريجيها على مواكبتها، وتعزز الجامعة
هي أحد المراكز الرائدة لبحوث الطاقة، وتتمثل مجالات القوة في هذا المجال فيما يلي:

- مجالات البحث في الطاقة والبيئة.
- معهد الاقتصاد والبيئة والطاقة الممتدة.
- الهندسة وعلوم البترول والغيرياو التطبيقية.
- العلوم البيئية: تتضمن أثر التغيرات البيئية على قطاعات المجتمع، وكذلك معالجة المياه.
- بحوث الفحم المائي.
- اقتصاديات وقانون الموارد.
- مركز هندسة خط الأنابيب الذي يعد واحدا من أهم ثلاثة على مستوى العالم.
- معمل للبحث في الزيوت الثقيلة بالتعاون مع جامعة بيجنج البترولية.
- السياسة العامة والشؤون الكندية، والدراسات الإستراتيجية، والسياسة الإقليمية والدولية.
- المبادرات الرئيسية.
- مجال فهم السلوك الإنساني والمؤسسات والثقافات، واستكمال البحث حول الارتباط

مواقع جامعة كالجاري كراددة للأداب والثقافة (Smith et al, 2021).

ابتكار التقنية وإدارة المعلومات: تقوم جامعة كالجاري بدور ريادي في ابتكار وسائل لنقل وتحویل المعلومات، وتقييم التطبيقات الاجتماعية للتقنية الجديدة (University of Calgary 2016, pp 6-7).

الصحة والسلامة: ويتم ذلك من خلال معاهد وأقسام متخصصة بالجامعة، ومنها قسم

علوم صحة المجتمع (Ward et al, 2019)، من خلال البحث في الممارسة الإكلينيكية، والصحة المجتمعية، وتتضمن مجالات القوة البحثية دراسات بيولوجيا السرطان، والارتباط بالرعاية الصحية (University of Calgary 201, p12).

ويتمثل المجال الأول في الأولويات الإستراتيجية البحثية الاعتقاس متوقعاً للاقتصاد الكندي، حيث تمثل كندا أكبر ممول للطاقة الأمريكية، كما أن المستقبل الاجتماعي الكندي يهم بالتفكير في الخبرة البحثية التي ترتقي بالمجتمع.
تأسست جامعة طوكيو University of Tokyo من قبل حكومة ميجي سنة 1877، وتحتوي على 10 كليات بمجموع 32,000 طالب، منهم 2,100 طالب أجنبى، وتتضمن الجامعة ثلاثة أقطاب رئيسية تقع في طوكيو والمناطق المحيطة بها، وتبعد أكثر تحديداً في Hongo، Komaba، Kashiwa. تضم الجامعة تضم 7363 شخصاً يعملون في الأنشطة المرتبطة بالبحث والتدريس (Ito, 2014).

وتسعى جامعة طوكيو إلى المساهمة في صناعة المستقبل الياباني ورغبتها في توجيه المجتمع وقيادته نحو هذا المستقبل المرغوب، من خلال حرصها على تطوير جوانب القوة لدى خريجيها ومواكبتهم لمتطلبات سوق العمل، ويتضح ذلك من خلال ما يلي: (The University of Tokyo, 2017, pp 19-20).

يرتكز فكر جامعة طوكيو إلى تحقيق التوافق العالمي، من خلال تخرج مخترعين قادرين على المساهمة في رفاهية العالم، والاهتمام بنتائج المعرفة، وتطبيقها لمجتمع ودعم الروابط البحثية مع القطاعات المختلفة، وتخريج مخترعين وعلماء (The University of Tokyo, 2018).

وتركز جامعة طوكيو على ابتكار مجالات جديدة بما يمكن الفرد من التعامل مع معطيات المستقبل وما يتطلبه سوق العمل الدولي، بالإضافة إلى الاهتمام بالقدرات البحثية، ودعم البنية التحتية الإدارية، والاهتمام بحال التعاون الدولي، وفق إطار استراتيجي، وتنقسم أهداف الجامعة المرونة التي تؤثر في نجاح عمل الجامعة وعدم الاقتصار على المحاور الثلاثة التقليدية: البحث، والتعليم، وخدمة المجتمع (Ito, 2014).

القبول: إن الاهتمام الجامعة بالتأكيد على كفاءة الطالب في تخصصات الرياضيات والفيزياء وغيرها من المجالات التطبيقية، وهي أساس القبول بالجامعة، والاهتمام بالكفاءة في تخصصات العلوم والتقنية، وتتنوع شروط القبول حسب المرحلة الجامعية، ومن متطلبات كل قسم، أما بالنسبة للطلاب الدوليين فقد يلتحق الطالب الدولي كدارس منتظم أو كباحث، مع اشتراط إتقان اللغة الإنجليزية بالرغم من أن الدراسة تقدم باللغة اليابانية (Takagi, 2018).

البرامج التعليمية: تتقدم جامعة طوكيو بخواص الطلاب في تخصصات تطبيقية وتقنية كأكاديميات الفضاء، وتخصصات العلوم والتكنولوجيا الحيوية، والاستخدام الفعال للتقنيات، كما تتميز البرامج
التعليمية بتخصيصاتها التي تتفق مع مُطلَّبات الألفية الجديدة، وهناك نوعان من البرامج المميزة، وهما: الدراسات العليا الدولية، وطلاب البحث العلمي الذي يتيح فرصة البحث والدراسة دون التقيد بالحضور أو الحصول على الشهادة، وبعد برنامج طالب البحث محاولة لاستجابة لمطالب الطلاب في المستقبل، ومنها الاهتمام برامج الدراسات العليا، وهو ما يتوافق مع اتجاه الإفادة من التقنية الرقمية.

التعليم والتعلم: تتسم عمليتا التعليم والتعلم بإتاحة الفرصة للطلاب لتجريب ما تعلموه وتطبيقه وممارسته بصورة عملية، مما يسهم في تنمية مهارات الابتكار والإبداع لديهم (Takagi, 2018).

2- خبرة جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية:
تُعد جامعة هارفارد Harvard University أقدم جامعة أمريكية، إذ تأسست عام 1636م بمدينة كامبريدج الواقعة في ولاية (ماساشوستس) في شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية، ويلتحق بجامعة هارفارد صفوة أبناء المجتمع الأمريكي، نظراً لصعوبة شروط القبول بها، وارتفاع رسوم الدراسة (حنفي، 2019)، وتشتمل جامعة هارفارد البحثية على مراكز الابتكار والابتكار، والابتكار على تخريج رواد علماء ومخترعين على المستوى العالمي، من خلال الإسهام في تقدم الابتكارات والاكتشافات العلمية التي تفيد المجتمع بشكل عام، والتوسع في البحث والمعرفة في مجالات مختلفة، وتحرص على إعداد أفراد قادرين على قيادة البلاد، وبالتالي سوف يتمكنون من خدمة قضايا المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية، والارتقاء بالعقول والأفكار من خلال الابتكار المحلي، وهو ما يركز عليه الجامعات البحثية في أنشطتها (Harvard University, 2019, 17-18) وما جعلها تتميز من حيث طبيعة خريجيها، فقد أسهمت الجامعة في تخرج علماء وباحثين ومهندسين على أعلى مستوى من الجودة والتميز، وخاصة في التخصصات ذات القدرة، ويدمج ذلك في حصول خريجي الجامعة على أكثر من (4) جائزة نوبل، كما تولى (6) من خريجي الجامعة رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية.
وريض قبول الطلاب بجامعة هارفارد بالمساواة وتكافؤ الفرص، بصرف النظر عن الخلفية الاجتماعية أو الظروف المالية للمتقدم، ويهتم بالفائدة التي يقدمها الدارس، كما يتضح تميز الجامعة في سعيها إلى انتقاء المتميزين من الطلاب، وهذا يتأكد من خلال سعي الجامعة لانتقاء الطلاب المقبولين بما والتقصي عنهم في مجتمعاتهم، وتتفرد جامعة هارفارد كذلك في اهتمامها برعاية المقبولين وغير المقبولين من خلال استراتيجية التحول بين التخصصات وفق رغبة وميل الطلب، كما يتسق نظام الدعم المالي للطلاب وقوفهم دون النظر لظروفهم المادية مع المستقبل الاقتصادي الأمريكي، وهكذا اختبار يجب اجتيازه بنجاح قبل الالتحاق بجامعة هارفارد، وهو الذي يُعرف اختصارًا باسم (SAT) للوقوف على إمكانيات كل طالب ومستواه الشخصي والتعليمي، وهو يشمل بعض الاختبارات اللغة، إلى جانب مجموعة من الاختبارات التي تساعد على قياس المعلومات المرتبطة لدى الطلاب ومعترف به بعض العلماء، ويُعد اختبار هذا الاختبار أحد أهم شروط القبول في جامعة هارفارد.

وتتميز البرامج التعليمية بالجامعة باتسابها بترابط المعرفة عبر التخصصات المختلفة، بالإضافة إلى استحداث مجالات عصرية تمكن الدارس من مواكبة متطلبات القرن الحادي والعشرين، كما تقدم الجامعة برامج بنية مثل الهندسة والعلوم التطبيقية، حيث تعتمد تلك البرامج على ترابط المعرفة عبر التخصصات، كما تعمل على مواكبة المستقبل الاجتماعي للبلاد الذي يشير إلى تفاقم تكاليف الرعاية الصحية، لذا كان اهتمام الجامعة بتخصصات الطب والصحة العامة، كما تتفق مع جهود تطوير التعليم بالالتزام مع الجوانب المالية، وذلك من خلال توسيع الطلاب بثقافة العلماء ومجالات حداثية تُسهّل في إيجاد وظائف جديدة؛ مما يسهم في تقليل البطالة المتوقعة تفاهمها في المستقبل.

ويعتمد التعليم والتعلم على الممارسات العملية أكثر من الجوانب النظرية، بما يسهم في التوجه نحو المستقبِل السياسي من خلال إرساء أسس وقوف الديمقراطية، وإعداد أجيال قادرة على القيادة في المجتمع الطبيعي، وتحمّل الجامعة بالبحث المرتبط بعلوم الحياة والمستقبلات البديلة والتكنولوجيا الفائقة، واستحداث تخصصات عصرية، والاهتمام بالبحث البيئي والبحث الخاصة بدراسات المستقبل وبدائله، وتدعم الروابط البحثية بين كافة وحدات الجامعة، كما يسهم في
تأمن المستقبل السياسي لأمريكا وحمايتها من التهديدات الخارجية والداخلية، وذلك من خلال معيرة الآخر والكشف عن طبيعته وتوجهاته السياسية (65-64, 2020).

وينضح تميز جامعة هارفارد في خدمة المجتمع من خلال إسهاماتها في الارتقاء بالتعليم قبل الجامعي، واتساق جهودها مع المستقبل الاقتصادي، من خلال حل المشكلات الاقتصادية وتوفر فرص العمل والتوظيف ومحاولة مشكلات البيئة، بالإضافة إلى كون الجامعة مركز إشعاع ثقافى للمجتمع بشكل عام. (Harvard University, 2017, 1-5)

وعلى ضوء تلك الخبرات التي تم تحليلها، يمكن توظيفها في تطوير دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها وفق متطلبات سوق العمل الدولية، من خلال التصور المقترح سواء بالنسبة لنظم القبول، أو البرامج والمناهج أو عمليات التعليم والتعلم.

المخور الخامس: تصور مُقترح لتطوير دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها على ضوء مُطلَّبات سوق العمل الدولية.

وفى ضوء ما تم توضيحه من اتجاهات وخبرات لتطوير دور الجامعات المصرية لإعداد طلابها وفق مُطلَّبات سوق العمل الدولي، وعلى ضوء تشخيص واقع هذا الإعداد، تم وضع تصور مُقترح لتطوير دور الجامعات المصرية لإعداد طلابها وفق مُطلَّبات سوق العمل الدولي تضمن ما يلي:

١-مُطلَّبات التصور المُقترح:

يتأسس التصور المُقترح للمدرسة الراهنة على عدة مُطلَّقات، هي:

- توجه الجامعات المصرية نحو تعليم تنافسي دولي بدعم ريادة الأعمال، ويلي مُطلَّبات التنمية.

- يُعدّ الجامعات المصرية الرافد الرئيس الذي يزود مؤسسات سوق العمل بمخرجاتها التي تكمل لها الاستمرارية والتطور والنمو لتحقيق التنمية المجتمعية المستدامة.

- التوافق بين الخبراء على التداعيات السياسية لتفاهم مشكلة انفصال مخرجات التعليم الجامعي عن سوق العمل الدولي وضعف تلاوهما مع مُطلَّباته.
رغبة الجامعات المصرية في التعاون مع الجامعات الأجنبية الرائدة، وإتاحة الفرصة للتبادل الطلاب والباحثين والأساتذة معها، وعقد الشراكات العلمية، وإقامة المشروعات البحثية بينهما.

الاتجاهات الحديثة وخبرات الجامعات المتقدمة في إعداد طلاب الجامعات وفق متطلبات سوق العمل الدولي كالاتجاه لتطبيق نظام L. M. D، وجامعات الشراكة وغيرها.

لتجديد الفجوة بين مخرجات تلك الجامعات وسوق العمل الدولي.

2- مبادرات التصوير المفترض:

لعل من أهم مبادرات التصور المفترض ما يلي:
- الارتقاء بمخرجات الجامعات المصرية للارتقاء بجودتها النوعية، بما يعكس إيجاباً على قدرتها في المنافسة بسوق العمل الدولي.
- تحقيق المواءمة بين مخرجات الجامعات المصرية وسوق العمل الدولي، ومن ثم إمداد سوق العمل الدولي بخريجين على مستوى من الكفاءة والقدرة التي يتطلبها سوق العمل الدولي.
- انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية للمجتمع المصري في الجامعات المصرية التي من مؤشراتها: ضعف جدارات العمل لدى خريجاتها.
- انخفاض الكفاءة الخارجية النوعية والكمية للمجتمع المصري، ومن ثم زيادة مخرجاتها عن احتياجات سوق العمل، وضعف كفاءتها وفاعليتها في سوق العمل الدولي.

3- أسس التصور المفترض:

- التخطيط العلمي السليم بالجامعات المصرية لتحقيق الجودة في مستوى مخرجاتها لتلبية مُطلَّبات سوق العمل الدولية.
- تكميل الأدوار بين الجامعات ومؤسسات الأعمال لتدريب طلبة الجامعات في مواقع، بما يُتيح جداراتهم اللازمة للمنافسة في سوق العمل الدولية.
- تحليل العوامل المجتمعية التي تُسبب عدم التوافق بين مخرجات الجامعات المصرية، ومتطلبات سوق العمل الدولية.
الالتزام بالمعايير المهنية الدولية في خريجات الجامعات المصرية؛ خلق حالة تنافسية بين عناصر النظام التعليمي.

4- غايات التصور المقترح، وأهدافه:

- يسعى التصور المقترح لتحقيق غاية أساسية، هي الارتفاع بدور الجامعات بمصر في إعداد طلابها وفق مُنطلقات سوق العمل الدولية.

و يتطلب تحقيق هذه الغاية تحقيق عدة أهداف فرعية هي:

- تعويض نظام إعداد خريجي الجامعات المصرية من خلال تطوير مدخلاته، وعملياته، بما يساهم في تميز خريجاتها، وقدراتها على المنافسة في سوق العمل الدولي.

- تطوير العلاقة بين الجامعات المصرية وسوق العمل الدولي.

- نشر الوعي المهني (الوعي بسوق العمل الدولي) ومُنطلقاته وأبعاده بين طلاب الجامعات المصرية.

5- مُنطلقات التصور المقترح وآليات التنفيذ:

لتحقيق غاية التصور المقترح وأهدافه، ثمة مُنطلقات تُرتبط ببعض الأهداف، والآليات لتنفيذها، فيما يلي توضيحها:

<table>
<thead>
<tr>
<th>الأهداف الإستراتيجية</th>
<th>مُنطلقات وآليات التنفيذ</th>
</tr>
</thead>
</table>
| تطوير نظام إعداد خريجي الجامعات المصرية من خلال تطوير مدخلاته، وعملياته، بما يساهم في تميز خريجاتها، وقدراتها على المنافسة في سوق العمل الدولي. | - تشكيك لجنة من خبراء التربية والاقتصادين؛ لوضع وثيقة معايير لقبول الطلاب بما يتوافق مع مُنطلقات سوق العمل الدولي.  
- الإطلاع على نماذج من معايير القبول بالجامعات المتقدمة، لقبول Scholastic Assessment Test (SAT) الذي يُطلق بجامعة هارفارد، باسترداد إسقاط لغة أخرى غير اللغة العربية.  
- عمل دراسة استشريافية إحصائية للاحتمالات المستقبلية لسوق العمل من الجامعات.  
- إعداد معايير لقبول الطلاب بالجامعات، تتواكب مع احتياجات سوق العمل، وسياسات تطبيقها. |
<table>
<thead>
<tr>
<th>مُتطلبات وآليات التنفيذ</th>
<th>الأهداف المنبثقة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تقييم الوضع التنافسي للجامعات المصرية في ضوء المعايير الدولية بسوق العمل الدولي.</td>
<td>على المنافسة في سوق العمل الدولي.</td>
</tr>
<tr>
<td>تشكيل لجنة من المحترفين من أعضاء الجامعات وكياناتها حسب التخصصات المختلفة، وتمثيلية من الجامعة وبعض الخبراء من خارج الجامعة، لإجراء عملية تقييم لنظام إعداد الطلاب في ضوء تلك المعايير.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>تحليل المعلومات التي تم الحصول عليها تحليلًا كميًا ونوعيًا، وتشخيص مواطن القوة والضعف، ومن ثم تحديد الفجوة.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>وضع خطط التحسين اللازمة لعلاج مواطن الضعف، وتدعم نقاط القوة، بما يسهم في تحسين عملية إعداد الطلاب وتحسين الوضع التنافسي لها في سوق العمل الدولي.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>التوافق على معايير دولية في ضوء متطلبات سوق العمل الدولي لتقديم الجامعات المصرية وكلياتها.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>صياغة وثيقة أولية لمعايير القبول بالجامعات.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>عرض الوثيقة الأولية لمعايير القبول بالجامعات على الأطراف ذات الصلة بالجامعات المصرية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>طرح نقاش عام حول وثيقة معايير القبول مع جميع المستفيدين من التعليم الجامعي.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الإعلان عن معايير القبول التي تم التوصل إليها.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>اتخاذ إجراءات اعتماد وثيقة المعايير من قبل الجهات المسولة.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>وضع سياسات القبول التي تكفل التطبيق العادل لها وتحقيق تكافؤ الفرص.</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

- تقييم الاحتياجات الكمية الفاعلة لسوق العمل من التخصصات الجامعية، في ضوء التخصصات التي بها فائض بسوق العمل، والتي يعاني سوق العمل من نقص شديد وندرة فيها.

- تقييم الجامعات المصرية في ضوء متطلبات سوق العمل الدولي.
<table>
<thead>
<tr>
<th>المطلبات والآليات التنفيذية</th>
<th>الهدف الاستراتيجي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تشخيص الوضع الحالي للبرامج الجامعية بمختلف كليات الجامعة في ضوء الوضع التنافسي بسوق العمل الدولي.</td>
<td>إصلاح البرامج الجامعية المالية والمستقبلية.</td>
</tr>
<tr>
<td>دراسة المعايير العالمية للبرامج والمقررات الدراسية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>تحديد مطلبات العملاء في السوق الدولي من خلال عينة مميزة.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>وضح خطة مستقبلية تتضمن التخصصات التي ينبغي إغلاقها، والتي ينبغي تلبية تفعيلها.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>وضح خطة مستقبلية لإصلاح الحالي والمستقبلى للمستقبل.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>تصميم برامج متناسبة مع تطلعات سوق العمل الحالية والمستقبلية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>استحداث مجالات حديثة وبرامج عصرية كما جاء في الخبرات الثلاث التي تم عرضها، مثل البرامج والتخصصات البينية كعلوم الهندسة والعلوم التطبيقية، وأبحاث الفضاء، وخبرات العلوم والتكنولوجيا الحديثة، والاستخدام الفعال للتقنيات، والهندسة علوم البترول، والفيزياء التطبيقية، والعلوم البيئية، وبحث الفحم المائي، واقتصاديات وقانون الموارد.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>تضمين البعد الدولي في البرامج الجامعية في كافة الأنشطة والخدمات والعمليات التي ترتبط بها.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>تبني نظام التعليم والتعلم قائم على الممارسات العملية أكثر من الطابع النظري، وإتاحة الفرصة للطلاب لتجربة ما تعلموه وتطبيقه ومشاركته بصورة عملية في بيئة تعليمية تكفل الديمقراطية وحرية الرأي.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>تشكيل لجان تنفيذية لتطوير الهياكل التنظيمية للإدارة الجامعية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>مُتطلبات وآليات التنفيذ</td>
<td>الهدف الاستراتيجي</td>
</tr>
<tr>
<td>------------------------</td>
<td>-------------------</td>
</tr>
<tr>
<td>متطلبات لسوق العمل الدولي.</td>
<td>بالجامعات المصرية.</td>
</tr>
<tr>
<td>تشكيل لجنة لمواجهة ارتباط الجامعة بالمجتمع، من خلال تخصصات تلائم احتياجات بيئتها، والمنطلقات التي تحتاجها سوق العمل الدولي، وتطوير البرامج الجامعية في التخصصات العلمية، بحيث تركز على مهارات سوق العمل الدولي.</td>
<td>- تصميم برامج تنمية مهنية للفيادات، وتنفيذها في ضوء مُتطلبات التنافسية الدولية في سوق العمل.</td>
</tr>
<tr>
<td>تطوير آليات اختيار الكوادر والقيادات الجامعية الوعيّة بسوق العمل.</td>
<td>- تطوير آليات اختبار الكوادر والقيادات الجامعية الوعيّة بسوق العمل.</td>
</tr>
<tr>
<td>تحسين كفاءة أعضاء هيئة التدريس، وضبط نسبتهم إلى الطلاب ما يتناسب مع المعايير الدولية.</td>
<td>- تحسين كفاءة أعضاء هيئة التدريس، وضبط نسبتهم إلى الطلاب ما يتناسب مع المعايير الدولية.</td>
</tr>
<tr>
<td>وضع خطة إستراتيجية وطنية مبتدئة تضمن محاور وأبعاداً عن سوق العمل الدولي ومنطلقاته ومشكلاته.</td>
<td>- وضع خطة إستراتيجية وطنية للبحث العلمي للإرتفاع بالوضع التنافسي للجامعات المصرية على المستوى الدولي.</td>
</tr>
<tr>
<td>عقد ورش عمل، ومؤتمرات وندوات وجلسات غير ذاتيّ مع خبراء التربية والبحث والمستشارين والمستشارين من أرباب سوق العمل المحلي والدولي، لمناقشة الحاجات والتحديات المواجهة.</td>
<td>- الانتهاء من الخطة الإستراتيجية، واعتمادها ونشرها، ومتابعتها.</td>
</tr>
<tr>
<td>الاتفاقية مع المجالس الوطنية والدولية لمتابعة تنفيذ الخطة الإستراتيجية.</td>
<td>- تطوير دور الجامعات في خدمة المجتمع وتنمية البيئة.</td>
</tr>
</tbody>
</table>

- تنفيذ دور الجامعة في حل المشكلات والقضايا الاجتماعية، كمشكلة البطالة، والتوافر مع سوق العمل الدولي.
- تفعيل دور الجامعة في تنمية مهارات الخريجين للتوافق مع المهنيين والوظائف المستقبيلة.
- إنشاء أكاديميات تابعة للجامعات تلائم احتياجات سوق العمل الدولي، كمعاهد للتعليم المتخصص، والتحويل المهني.
<table>
<thead>
<tr>
<th>مطلبات وآليات التنفيذ</th>
<th>الأهداف المنبثقة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>تنفيذ برامج تنمية مهنية للعاملين والقيادات لتلبية الاحتياجات المتنوعة لسوق العمل الدولي.</td>
<td>تنفيذ التشريعات واللوائح المنظمة للعمل بالجامعات، بما يتضمن التحقق من التوافق مع التحديات العالمية والتحديات الدولية للارتقاء بالوضع التنافسي لها.</td>
</tr>
<tr>
<td>تشكيل لجان في كل تخصص لوضع معايير للإعداد في كل الجامعات التخصصية مثل جامعة الطب، أو جامعة الهندسة أو الجامعة التكنولوجية، أو جامعة الإنسانيات والفنون بما يضمن عمق التكوين المهني.</td>
<td>إعادة هيكلة الهيكلة الجامعية بما ينتج عنه عدد من الجامعات متخصصة سوق العمل بمستوياتها.</td>
</tr>
<tr>
<td>إعداد إستراتيجية لتنفيذ البرامج بما يتوافق مع مطلبات سوق العمل الدولي.</td>
<td>تصميم إستراتيجية لتنفيذ البرامج بما يتوافق مع مطلبات سوق العمل الدولي.</td>
</tr>
<tr>
<td>فتح قنوات اتصال بين الجامعات المصرية ومؤسسات سوق العمل على المستويات الثلاثة، وخاصة المستوى الدولي.</td>
<td>تطوير العلاقة بين الجامعات المصرية وسوق العمل الدولي.</td>
</tr>
<tr>
<td>تطوير التشريعات واللوائح المنظمة للعمل بالجامعات، بما يتضمن التحقق من التوافق مع التحديات العالمية والتحديات الدولية للارتقاء بالوضع التنافسي لها.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>تشكيل لجان في كل تخصص لوضع معايير للإعداد في كل الجامعات التخصصية مثل جامعة الطب، أو جامعة الهندسة أو الجامعة التكنولوجية، أو جامعة الإنسانيات والفنون بما يضمن عمق التكوين المهني.</td>
<td>إعداد إستراتيجية لتنفيذ البرامج بما يتوافق مع مطلبات سوق العمل الدولي.</td>
</tr>
<tr>
<td>إعداد إستراتيجية لتنفيذ البرامج بما يتوافق مع مطلبات سوق العمل الدولي.</td>
<td>تصميم إستراتيجية لتنفيذ البرامج بما يتوافق مع مطلبات سوق العمل الدولي.</td>
</tr>
<tr>
<td>تطوير العلاقة بين الجامعات المصرية وسوق العمل الدولي.</td>
<td>إعداد إستراتيجية لتنفيذ البرامج بما يتوافق مع مطلبات سوق العمل الدولي.</td>
</tr>
<tr>
<td>المطلوبات والآليات التنفيذية</td>
<td>الأهداف المنبثقة</td>
</tr>
<tr>
<td>---</td>
<td>---</td>
</tr>
<tr>
<td>إعداد الطلاب في كل تخصص.</td>
<td>تطوير نظام الشراكة بين الجامعات المصرية ومؤسسات الإنتاج والاعمال التجارية والصناعية والمؤسسات الخدمية، لربط مخرجاته باحتياجات سوق العمل في مستوياته: المحلي والإقليمي والعالمي.</td>
</tr>
<tr>
<td>تبشير ثقافة الشراكة ووعودها الاجتماعية والاقتصادية على كل من الجامعات ومؤسسات الإنتاج وقطاع الأعمال التجارية والصناعية والمؤسسات الخدمية.</td>
<td>تشكيل لجنة من خبراء التربية والاقتصاد لوضع خطة استراتيجية لتطبيق نظام L. M. D. بالجامعات وغيرهم من الاحفادات الحديثة، وفق المهارات التي يتطلبها سوق العمل الدولي.</td>
</tr>
<tr>
<td>مطلبيات وآليات التنفيذ</td>
<td>الأهداف المنبثقة</td>
</tr>
<tr>
<td>------------------------</td>
<td>----------------</td>
</tr>
<tr>
<td>- تحديد المتطلبات اللازمة لتطبيق تلك النظم بالتعليم الجامعي.</td>
<td>- وغيره من الاتجاهات الجديدة.</td>
</tr>
<tr>
<td>- تشكيك فريق لمتابعة تطبيق تلك النظم وتقدير معدلات الإنجاز.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>وتقديم التدريب المرن.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- وضع خطة لتطبيق مشروع القرى النموذجية بالمجتمع المصري.</td>
<td>- واخذ بنظام القرى النموذجية بالتعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.</td>
</tr>
<tr>
<td>تتضمن كافة المجالات التنموية التجارية والصناعية الزراعية وغيرها من الأنشطة ذات الابتكار بسوق العمل الدولي.</td>
<td>- وضع خطة لتنفيذ مجالات جديدة وفرص العمل.</td>
</tr>
<tr>
<td>- إنشاء مشروعات صغيرة ومهما يرتبط بالقرى النموذجية في المجالات التجارية والصناعية الزراعية، بالتعاون بين الجامعات وقطاعات الإنتاج لفتح مجالات جديدة وفرص العمل.</td>
<td>- وضع خطط مستقبلية لتدريب وتعليم الطلاب والعاملين بما يتوافق مع مهارات سوق العمل الدولي.</td>
</tr>
<tr>
<td>- منح فرصة عمل بالقرى النموذجية للطلاب والعاملين بعد تأهيلهم.</td>
<td>- إتاحة فرص عمل بالقرى النموذجية للطلاب والعاملين بعد تأهيلهم.</td>
</tr>
<tr>
<td>- تشجيع ودعم البحوث الابتكارية بالجامعات ذات العائد الاقتصادي المرن، حيث تستهدف حل المشكلات والقضايا المجتمعية.</td>
<td>- التوجه نحو الاستثمار في التعليم الجامعي.</td>
</tr>
<tr>
<td>- إنشاء مشروعات استثمارية بالجامعات المصرية تستقطب المتميزين من الطلاب والعاملين وأعضاء هيئة التدريس للعمل بحماية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- إنشاء إدارات خاصة لتسويق المنتجات الجامعية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>- إعداد خطة لنشر النشاط بسوق العمل الدولي لدى طلاب الجامعات من خلال الندوات، المؤتمرات، وإعلام المرئي والمسموع، والمنصات الإلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي.</td>
<td>- نشر النشاط بسوق العمل الدولي لدى طلاب الجامعات من خلال الترويج.</td>
</tr>
<tr>
<td>- دعوة رجال الأعمال في المجالات المختلفة لعقد ورش عمل وتنوع تجاربه وأبعاده.</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>الأهداف المنبثقة</td>
<td>الهدف الاستراتيجي</td>
</tr>
<tr>
<td>-------------------------------------------------------</td>
<td>--------------------</td>
</tr>
<tr>
<td>وندوات للطلاب؛ للتوغية بسوق العمل الدولي وأعاده.</td>
<td>بين طلاب الجامعات</td>
</tr>
<tr>
<td>ومطلباته، وطبعية المهن والمهارات اللازمة لها.</td>
<td>المصري.</td>
</tr>
<tr>
<td>طلاب الجامعات المصرية، وطلاب في مجالات التجارة والصناعة</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>والزراعة والمختصين في التعليم الجامعي.</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

- إجراء الدراسات للجامعات الدولية المنظمة في إعداد طلاباً لسوق العمل الدولي؛ للإفادة في نشر خبراتها في الارتباط بوعي الطلاب بسوق العمل الدولي وأعاده.
- دعوة المختصين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المتقدمة لعقد ورش عمل للطلاب عن سوق العمل الدولي وأعاده ومطلباته.
- دراسة حالة الجامعات الدولية ذات الوضع التنافسي المرموق، واستخلاص الدروس المستفادة منها في الارتباط بوعي الطلاب بسوق العمل الدولي.

- المعوقات المحتملة التي قد تواجه تطبيق التصور المُقترح وسبل مواجهتها:

  لتحديد إمكانية تنفيذ التصور المُقترح لإعداد الجامعات المصرية لطلاَّمها على ضوء مطلبات سوق العمل الدولية؛ يعرض الباحث أهم المعوقات المتوقعة، وسبل مواجهتها، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

  **المعوق**:

  عدم وجود قواعد معلومات عن مطلبات سوق العمل من النصائح والمهارات؛ لتكون الموجهة لسياسات القبول وتوزيع الطلبة على التخصصات المختلفة.

  **المعوق**:

  الفجوة بين مهارات الخريجين وسوق العمل، وتقديم مخرجات تُمسهم في تفاقم مشكلة البطالة.
سَبْبَ المَوَاجِهَةِ: دراسة حاجة سوق العمل من خريجات الجامعات كنِّها ونوعًا، ووضع قائمة بالمهارات التي ينبغي أن يتحلى بها الخريج، بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل في القطاعين العام والخاص.

سَبْبَ الدِّخَالِ: إعداد قاعدة بيانات ومعلومات بالتخصصات المختلفة والمهارات اللازمة للالتحاق بها، مع وضع أولوية للتخصصات الأكاديمية المتوافقة مع متطلبات سوق العمل الدولية.

المَوْعِقُ: عدم قدرة مناهج التعليم العالي على تحقيق مرونة مهارات وقدرات وخبرات الخريجين المتوافقة مع سوق العمل.

سَبْبَ المَوَاجِهَةِ: تشكيل لجنة من خبراء التربية لإعداد مناهج تدريسية متطورة تركز على جانب المهارات التي يحتاجها الخريجون في سوق العمل، وتطوير طرق وإستراتيجيات التدريس بما يساهم في إكساب الخريجين للمهارات المعرفية والتقنية المختلفة التي تتناسب مع احتياجات سوق العمل الدولي.

المَوْعِقُ: عدم وجود إستراتيجية محددة للأهداف يتم على ضوءها وضع برامج للتوعية المهنية للطلاب بمتطلبات سوق العمل.

سَبْبَ الدِّخَالِ: إعداد خطة موحدة على مستوى الجامعات تعتمد على مراعاة احتياجات سوق العمل، وتبني مجموعة من الأهداف تشتمل على مداخل توعية الطلاب بمتطلبات سوق العمل الدولي، والاستفادة القصوى من تقنية الاتصالات والمعلومات لتأهيل الطلاب علميًا وتوثيقهم ثقافيًااجتماعيًا.

المَوْعِقُ: ضعف التنسيق بين الجامعة ومؤسسات ومثل هذه الأهداف يتم على ضوءها وضع برامج للتوعية المهنية للطلاب على أرض الواقع.

سَبْبَ المَوَاجِهَةِ: التخطيط الإستراتيجي للتوافق بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل، والعمل على وضع آليات للتضامن بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل؛ من أجل دعم الطلبة في سوق العمل في أثناء مرحلة التعليم؛ من أجل التعرف على أهم المهارات التي يحتاجون إليها، والعمل على تطويرها من خلال برامج تدريبية مساعدة، ومكملة لمخرجات العملية التعليمية.
المعوِّق: رفض بعض الجامعات إعادة صياغة أنشطة وبرامجها؛ لتتلاهم مع متطلّبات منظمات الأعمال.

سلّب المواجهة: توعية وتأهيل الجامعات وتغيير الثقافة الجامعية نحو التعاون والشراكة مع مُنظّمات الأعمال، حيث إن بعض البرامج التعليمية المقدّمة في الجامعات لا تساعد على توفير خريجين يتفق مع متطلّب سوق العمل، أيّ لم يتمّ ربط هذه البرامج باحتياجات سوق العمل، وتنفيذ برامج توعية بأهمية الشراكة والتعاون بين الجامعات ومؤسسات الأعمال، وأن هذا التعاون يساهم في تطوير قدرات وإمكانيات الجامعات، ويعود بالنفع على جميع المنتسبين للجامعات؛ مما يخفّق من حدة المقاومة.

المعوِّق: الذاتية والمحاباة في الحكم على الطلاب في اختيارات القبول بالبرامج التدريبية وفرص الالتحاق بمؤسسات الأعمال.

سلّب المواجهة: وضع مجموعة من المعايير والضوابط الحاكمة التي يتمّ على أساسها اختيار الطلاب للالتحاق بالبرامج التدريبية ومؤسسات الأعمال؛ منعًا للتحيّز والمحاباة، وشروط مقوم خارجي في كل مقرر دراسي.
ملخص نتائج الدراسة ومقترحاتها:

- توجد فجوة بين مخرجات التعليم الجامعي المصري واحتياجات سوق العمل، وهذه الفجوة لها جانبين، أحدهما كمي يتمثل في ارتفاع نسبة البطالة، والآخر نوعي يتعلق بضعف جدارات العمل لدى مخرجاتها.

- ثمة اتجاهات معاصرة في إعداد طلاب الجامعات وفق مطالب سوق العمل الدوري، مثل نظام L. M. D، وجامعات الشراكة والجامعات الربحية وغيرها، ثبت فاعليتها في إعداد طلبة الجامعة وفق مطالب سوق العمل الدولي.

- هناك خبرات ناجحة لإعداد طلاب الجامعة للتوافق مع مطالب سوق العمل، ومن أهم هذه الخبرات، خبرات: جامعة كالجاري الكندية، وجامعة طوكيو اليابانية، وجامعة هارفارد الأمريكية، يمكن توظيفها في تطوير دور الجامعات المصرية في إعداد طلابها وفق مطالب سوق العمل الدولي.

مقترحات الدراسة:

بناءً على نتائج الدراسة الراهنة، يتبنى أن سوق العمل الدولي يتطلب نوعاً من الخريجين يمتلكون مهارات نوعية، وأن هذه المهارات الجديدة قد أصبحت مطلوبةً، ومن ثم يتوجب على الجامعات المصرية إحداث تغيير جذري في نظم إعدادها، ومن ثم تطوير أدوار النظام كلياً وكل عنصر من عناصر النظام بدءاً من سياسات القبول، والبرامج والمقررات، وإستراتيجيات التعليم والتعلم، وطرق التقويم، وتوثيق العلاقة بينها وبين مؤسسات الإنتاج المحلية والعالمية، والاستشارة بخبرات الجامعات الأجنبية والاتجاهات الحديثة.
المراجع

أحمد، ناجي عبد الوهاب هلال. (2020). تصور مقترح لتفعيل دور الجامعات في تلبية احتياجات سوق العمل على ضوء بعض الاختلافات المحافظة، المجلة الدولية للعلوم الدولية والسنسية، (40)، 1-137.

أحمد، نعيمة محمد. (2014). تحليل مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل، نهج تطبيقي، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.


أحمد، نعيمة محمد. (2014). تحليل مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل، نهج تطبيقي، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.


أحمد، نعيمة محمد. (2014). تحليل مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل، نهج تطبيقي، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.


أحمد، نعيمة محمد. (2014). تحليل مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل، نهج تطبيقي، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.


أحمد، نعيمة محمد. (2014). تحليل مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل، نهج تطبيقي، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.


أحمد، نعيمة محمد. (2014). تحليل مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل، نهج تطبيقي، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.


أحمد، نعيمة محمد. (2014). تحليل مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل، نهج تطبيقي، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.


أحمد، نعيمة محمد. (2014). تحليل مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل، نهج تطبيقي، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.


أحمد، نعيمة محمد. (2014). تحليل مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل، نهج تطبيقي، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.


أحمد، نعيمة محمد. (2014). تحليل مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل، نهج تطبيقي، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.


الدكتور عبد الحليم السيد

الدكتورة هند يونس

الدكتور هاني شلتوت

الدكتورة خديجة عبد الحليم


شلبي، نوال محمد (2014). إطار مقترح لدمج مهارات القرن الحادي والعشرين في مناهج العلوم بالتعليم الأساسي، مص، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، 3(10)، 1-33.

صالح، حمدي (2002). جامعة المستقبل - الفلسفة والأهداف. المؤتمر القومي السنوي العاشر لمركز تطوير التعليم الجامعي: جامعة المستقبل في الوطن العربي، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس، القاهرة.


عبد الكريم، متربة (2014). دور الجامعات في تعزيز مهارات المواطنة العالمية للطلاب، جامعة سوهاج، المجلة التربوية، ج1، 117-178.


عثمان، نعيم أحمد محمد (2017). جامعات الشركات وتفاهمات سوق العمل في كل من الهند وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية وإمكانية إفادتها منها في مصر، مجلة التربية المقارنة والدولية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، (5)، 374-381.


عواد، نبيلة (2017). مخرجات التعليم العالي وتحديات سوق العمل في ولاية سطيف، مجلة دراسات، جامعة عماء ثليجي بالأغواط، (56)، 186-199.


عوض، محمد إبراهيم (2021). تدويل التعليم الجامعي مدخلاً لتلبية الوظائف المتوقعة لسوق العمل: تصوير مقتراح، المجلة التربوية، جامعة سوهاج (54)، 126-128.

الهادي، باسم عبد المنعم، سولومون، محمد غنيم (2016). إستراتيجية مقتراحية لتحسين الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل في ضوء بعض الاتجاهات العالمية المعاصرة، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، (89)، 116-121.

المهدي، ياسر الهنداوي، سويلم، محمد جعفر (2014). إستراتيجية مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل بمصر، مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية، (89)، 116-121.


Abdel Hamid, Iman Salah (2009). Developing university study programs in the light of educational quality systems to provide the labor market with educational outputs capable of facing global challenges, the fourth annual Arab international first scientific conference: academic accreditation of qualitative higher education institutions and programs in Egypt and the Arab world - reality and aspirations, Mansoura University - Faculty of Specific Education (4), 692-705.


Abdul Latif, Emad Abdel Latif. (2019). the role of the university in enhancing global citizenship skills for its students in light of the requirements of the labor market: a field study at Sohag University. Educational Journal, Faculty of Education, Sohag University, (62), 248-361.


Ahmed, Naima Mohamed. (2014). Harmonizing the outputs of higher education with the needs of the labor market, an applied and analytical study, the third international conference, Integration of education outputs with the labor market in the public and private sectors, Al-Balqa Applied University, in cooperation with Galwan Academy, Jordan, in the period 4/28-1/5/2014.

Al-Dahshan, Gamal Ali, Samhan, Manal Fathi (2020). The skills necessary to prepare for future professions and jobs to keep pace with the fourth industrial revolution and its development requirements: a proposed vision, the Educational Journal, Faculty of Education, Sohag University, (80), 1-150.

Al-Dahshan, Jamal Ali (2019). Teacher preparation programs to keep pace with the requirements of the Fourth Industrial Revolution, Educational Journal, Faculty of Education, Sohag University, (68), 3153-3199.
Al-Dalu, Hamad Asaad (2016). A proposed strategy to harmonize the outputs of higher education with the needs of the labor market in Palestine, Master Thesis, Academy of Management and Politics for Graduate Studies, Al-Aqsa University in Gaza, Palestine.


Al-Saedi, Fahd Suleiman. (2017). The status of higher education and scientific research and its priorities in achieving the Kingdom's Vision 2030 and their role in promoting the knowledge society and supporting the labor market. Community Partnership Forum in the Field of Scientific Research: The Complementary Roles of Community Institutions to Achieve the Kingdom's Vision, Riyadh: Imam Muhammad bin Saud Islamic University, 2030, 17-18 October, 121-126.

Al-Sisi, Areej Hamza (2022). The role of universities and the labor market in achieving strategies to adapt women’s higher education to the needs of the labor market in Saudi society according to the Kingdom’s Vision 2030, Educational Journal, Kuwait University, 36 (142), 127-168.


Alwan, Siham Ahmed Mohamed. (2016). Corporate universities and meeting the requirements of the labor market in India, Russia and the United States of America and the possibility of benefiting from them in Egypt, Journal of Comparative and International Education, Egyptian Society for Comparative Education and Educational Administration (5), 213-374.

Amara, Syed Abdel Samie. (2015). A proposed design for the efficiency of applying the comprehensive quality assurance system and the accreditation of higher education institutions to meet the requirements of the labor market and reduce unemployment rates among its graduates. Scientific Journal of Economics and Trade, Faculty of Commerce, Ain Shams University, (3), 429-455.


Bukhari, Essam. (2009). A study of success factors and challenges in the Japanese experience in community partnership between the industrial, governmental and university sectors, the first forum for community partnership in the field of scientific research in the Kingdom of Saudi Arabia, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Saudi Arabia, in the period May 25-26, 217-238.

Daradkeh, Amjad; Maayah, Adel. (2014). Partnership between universities and private sector institutions and obstacles to its application from the point of view of faculty members at Yarmouk University-Jordan, Arab Journal of Quality Assurance of University Education. General Secretariat of the Association of Arab Universities, Yemen, 7 (15), 97-123


Hamdan, Allam Muhammad. (2015) The path towards world-class research universities, a comprehensive study in Arab universities, the fourth annual conference for social sciences and humanities, the Arab Center for Research and Policy Studies, Marrakesh. Morocco from 19-21 March.


Hanafi, Muhammad Maher. (2010). The role of American community colleges in meeting the requirements of the labor market and how to benefit from them in Egypt, Journal of the College of Education, Port Said University, (7), 235-274.


Helaly, Ahmed Mohamed. (2017). Citizenship values in the Saudi curriculum Content analysis of the social and national studies curriculum. The specialized international


Matar, Muhammad Ibrahim (2021). The internationalization of university education as an entry point to meet the expected jobs of the labor market: a suggested vision, The Educational Journal, Sohag University - Faculty of Education, (83), 1160-1224.


Saleh, Hamdi. (2002). Future University - Philosophy and Objectives. The Tenth Annual National Conference for University Education Development Center (Future University in the Arab World) University Education Development Center, Ain Shams University, Cairo.

Salem, Asmaa (2015). The outputs of specialized university training and its relationship to the labor market: a survey study on audiovisual students at the University of Muhammad Khudair in Biskra, Master's thesis, Faculty of Human Sciences, University of Muhammad Khudair - Biskra.


yusif, sawar. (2016). Measuring the efficiency of the Algerian university using the embodiment analysis method, MA, Faculty of Economics and Administration, University of Tlemcen.


The University of Tokyo (2019). The University of Tokyo Guidebook, public relations group, japan.


